



السلطة الوطنية الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين
في الأراضي الفلسطينية

تموز/يوليو، 2006

الصفحة الإلكترونية الجديدة:

- بإمكانكم الحصول على نسخة الإلكترونية من جميع المطبوعات التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال الصفحة الإلكترونية للجهاز على العنوان <http://www.pcbs.gov.ps>
- لمزيد من البيانات، يرجى استيفاء النموذج الإلكتروني المتوفر على الموقع الإلكتروني للجهاز والذي من خلاله يمكنكم متابعة حالة طلبكم وعمل تحميل للبيانات حال توفرها

© جمادى الثاني، 1427هـ - تموز، 2006.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب: 1647، رام الله، فلسطين.

فاكس: (972/970) 2 240 6343

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

هاتف: (972/970) 2 240 6340

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps



لنساهم معاً في إنجاز التعداد العام للسكان
والمساكن والمنشآت - 2007

شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير إلى من ساهم في إنجاح هذا الكراس، لما أبدوه من حرص منقطع النظير أثناء تأدية واجبهم.

لقد تم إصدار هذا الكراس بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبدعم مالي مشترك بين كل من السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA) وعدد من أعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) لعام 2006 ممثلة بمكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الممثلة الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) الذين ساهموا بالتمويل على مساهمتهم القيمة في إصدار هذا الكراس.

فريق العمل

- إعداد الكراس

محمد الدريدي

هناء البخاري

حاتم قرارية

محمد دراغمة

ماهر صبيح

إسراء سمودي

سهى كنعان

قيس حسيبا

ربي القبج

- المراجعة الأولية

محمد العمري

جواد الصالح

عناية زيدان

- تدقيق معايير النشر

حنان جناجره

- المراجعة النهائية

محمود جرادات

- الإشراف العام

لؤي شبانه

رئيس الجهاز

تقديم

تتطلب عملية وضع الخطط التنموية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية توفير العديد من المؤشرات وعلى رأسها المؤشرات والخصائص الديمغرافية والاجتماعية، والتزاما بسياسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتوفير مثل هذه المؤشرات حول السكان في الأراضي الفلسطينية يقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كراساً حول أحوال السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وذلك بمناسبة اليوم العالمي للسكان المصادف (7/11)، وترسيخاً للنهج الذي يسير عليه الجهاز دائماً نحو توفير الرقم الإحصائي الفلسطيني الدقيق والمستقل لراسمي السياسات والمخططين والمهتمين في موقع القرار السياسي والتنموي والأكاديمي.

يتناول هذا الكراس بالعرض والتحليل ما هو متوفر من أحدث إحصاءات حول الواقع الديمغرافي والأسرة والزواج والطلاق والعمل ومعايير المعيشة والتعليم والثقافة والصحة والسكن في الأراضي الفلسطينية. استند إعداد الكراس على البيانات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من عدة مصادر كالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997، والمسوح التي نفذها الجهاز، أو من خلال السجلات الإدارية الخاصة بالوزارات والمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة.

نأمل أن نكون قد نجحنا من خلال هذا الكراس في إعطاء لمحة عن أوضاع السكان في الأراضي الفلسطينية. آمليين أن يستفيد المخططون وصناع القرار في فلسطين من المعلومات التي يوفرها هذا الكراس في صياغة الخطط واتخاذ القرارات المؤثرة في المجالات السكانية والاجتماعية.

ونسأل الله أن ينكل عملنا بالنجاح،،،

لؤي شبانه
رئيس الجهاز

تموز، 2006

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	تقديم
	قائمة المحتويات
	قائمة المفاهيم والمصطلحات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
	ملخص تنفيذي
27	مقدمة: الفصل الأول:
29	الواقع الديمغرافي: الفصل الثاني:
39	الأسرة والزواج والطلاق: الفصل الثالث:
43	العمل: الفصل الرابع:
49	معايير المعيشة: الفصل الخامس:
53	الواقع التعليمي: الفصل السادس:
57	الثقافة واستخدام تكنولوجيا المعلومات: الفصل السابع:
63	الواقع الصحي: الفصل الثامن:
69	خصائص المسكن: الفصل التاسع:
73	المراجع

قائمة المفاهيم والمصطلحات

متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتها)	معدل الخصوبة الكلية:
الإيجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما.	
عدد الذكور لكل مائة من الإناث ضمن السكان.	نسبة الجنس:
معدل الزيادة أو النقص في عدد السكان خلال سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه بصورة نسبة مئوية من عدد السكان الأساسي.	معدل النمو:
العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر منه.	العمر الوسيط:
عدد المواليد لكل 1000 من السكان خلال سنة ما.	معدل المواليد الخام:
عدد الوفيات لكل 1000 من السكان خلال سنة معينة.	معدل الوفيات الخام:
متوسط عدد السنوات الإضافية التي يتوقع للمولود أن يعيشها وذلك بعد ولادته مباشرة، ويعرف هذا المصطلح أيضاً بتوقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة.	توقع البقاء على قيد الحياة:
عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.	معدل الزواج الخام:
عدد وقوع الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.	معدل الطلاق الخام:
حركة الناس عبر حدود معينة بغية البحث عن مكان إقامة جديد دائم. وتقسم إلى قسمين: (الهجرة الدولية (وتكون من دولة إلى أخرى) والهجرة الداخلية) أي الهجرة داخل الدولة نفسها.	الهجرة:
جميع الأفراد في محافظات الضفة الغربية ومحافظات غزة والذين أتموا 15 سنة فأكثر.	القوة البشرية:
الجهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجر معين سواء كانت على شكل راتب شهري أو أجر أسبوعي أو بالميومة أو على القطعة أو نسبة من الأرباح أو سمسرة أو غير ذلك من الطرائق. كذلك فإن العمل بدون أجر أو عائد في مصلحة أو مشروع أو مزرعة للعائلة يدخل ضمن مفهوم العمل.	العمل:

العامل:

الفرد الذي يباشر شغلاً أو عملاً معيناً ولو لساعة واحدة سواء كان لحساب الغير بأجر أو لحسابه أو بدون أجر في مصلحة للعائلة. ويصنف العاملون حسب الحالة العملية في المجموعات التالية:

صاحب عمل: هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها (شريك) ويعمل تحت إشرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل بأجر. ولا يعتبر حملة الأسهم في الشركات المساهمة أصحاب عمل ولو عملوا فيها.

يعمل لحسابه: هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها (شريك) وليس بالمنشأة أي مستخدم يعمل بأجر.

مستخدم بأجر: هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها ويحصل مقابل عمله على أجر محدد سواء كان على شكل راتب شهري أو أجره أسبوعية أو على القطعة أو أي طريقة دفع أخرى. ويندرج تحت ذلك العاملون في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات بالإضافة إلى الذين يعملون بأجر في مصلحة للعائلة.

عضو أسرة غير مدفوع الأجر: هو الفرد الذي يعمل لحساب العائلة، أي في مشروع أو مصلحة أو مزرعة للعائلة ولا يتقاضى نظير ذلك أي أجره وليس له نصيب في الأرباح.

تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

العمالة:

تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.

البطالة:

تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

النشيطون اقتصادياً

(القوى العاملة):

تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب والذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعياً)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرق، كالبحث عن عمل إضافي أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة وهذا النوع سمي في النشرة بالعمالة المحدودة الظاهرة. ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب أو بسبب ظروف العمل السيئة وهذا النوع سمي في النشرة بالعمالة المحدودة غير الظاهرة.

العمالة المحدودة:

النشاط الاقتصادي:

هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل بها الفرد (بغض النظر عن مهنته) إذا كان يعمل في منشأة، أما إذا كان بائعاً متجولاً فيبين نشاطه الرئيسي الذي يزاوله، أو نوع العمل أو نوع السلعة (أو الاثنين معاً).

الأجر اليومي:

الأجر النقدي الصافي المدفوع للمستخدمين بأجر من قبل أصحاب العمل. والأجور المشار إليها في هذا المسح هي أجور المستخدمين معلومي الأجر فقط. كما أنه يتم جمع بيانات حول الأجر حسب العملة التي يتعامل بها المستخدمين بأجر (دينار، شيكل، دولار) وفي هذا الكراس يتم احتسابها بالشيكل بناء على معدل سعر الصرف في نفس فترة المسح.

إنفاق الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، الزكاة، التأمينات، الهدايا، التبرعات، الفوائد على الديون والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة:

- (1) النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
- (2) قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
- (3) السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.
- (4) القيمة التقديرية للمسكن الملك.

خط الفقر الشديد:

يستند هذا الخط إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة مؤلفة من ستة أفراد (بالغين وأربعة أطفال)، وأعد هذا الخط وفقاً لأنماط الإنفاق الحقيقية للأسر، وتم احتساب هذا الخط بشكل يعكس ميزانية الطعام والملبس والمسكن.

خط الفقر النسبي

يشمل هذا الخط سلة الاستهلاك الموسعة وهي الحاجات الأساسية من مأكلاً وملبس ومسكن بالإضافة إلى الرعاية الصحية، التعليم، النقل والمواصلات، والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من المستلزمات المنزلية.

فجوة الفقر:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر (خط الفقر النسبي)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر. ويفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر.

شدة الفقر:

يعكس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء (يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات جميع الفقراء).

المدرسة: أي مؤسسة تعليمية غير رياض الأطفال بغض النظر عن عدد طلبتها وتركيبها الصفي، حيث أن أدنى صف فيها لا يقل عن الصف الأول وأعلى صف لا يزيد عن الصف الثاني عشر.

المدارس الحكومية: أي مؤسسة تعليمية تديرها وزارة التربية والتعليم، أو أي وزارة أو سلطة حكومية.
مدارس وكالة الغوث الدولية: أي مؤسسة تعليمية غير حكومية أو خاصة تديرها أو تشرف عليها وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

المدارس الخاصة: أي مؤسسة تعليمية أهلية أو أجنبية غير حكومية مرخصة يؤسسها أو يرأسها أو يديرها أو ينفق عليها فرداً أو أفراداً أو جمعيات أو هيئات فلسطينية أو أجنبية.

الشعبة: مجموعة من الطلبة يضمهم صف واحد أو أكثر ويشتركون في غرفة صفية واحدة في أي مرحلة دراسية معينة.

الجهة المشرفة: الجهة المسؤولة عن المدرسة قانونياً وإدارياً. إما أن تكون حكومية أو وكالة الغوث أو خاصة.

الطالب: كل من يتعلم في أي مؤسسة تعليمية.

الالتحاق بالتعليم: ويقصد بالالتحاق، تسجيل الفرد بأحد مراحل التعليم النظامية، سواء أكان منتظماً أو متنسباً. ومراحل التعليم النظامية تشمل المرحلة الابتدائية أو الإعدادية (الأساسية) أو الثانوية أو الكليات والمعاهد الأكاديمية أو المهنية التي تعطي شهادات دبلوم متوسط أو المرحلة الجامعية.

المستوى التعليمي: هو أعلى مؤهل أتمه الفرد بنجاح، ويكون المستوى التعليمي للأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر ويصنفون كالتالي:
أمي: إذا كان الفرد لا يستطيع القراءة أو الكتابة بأي لغة كانت ولم يحصل على أي شهادة من التعليم النظامي.

ملم: إذا كان الفرد يستطيع القراءة والكتابة معاً دون إنهاء أي مرحلة من المراحل التعليمية المذكورة بحيث يمكنه قراءة وكتابة جملة بسيطة.

أعلى مؤهل أنهاه الفرد بنجاح: وذلك إذا كان الفرد حاصلاً على مؤهل دراسي أتمه بنجاح ابتدائي فأعلى، حيث يعتبر مؤهل كل من أنهى الصف السادس بنجاح من المرحلة الأساسية (ابتدائي) وكل من أنهى الصف التاسع بنجاح من المرحلة الأساسية (إعدادي) وكل من أنهى امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) من المرحلة الثانوية (ثانوي). أما باقي المستويات فهي: دبلوم متوسط، بكالوريوس، دبلوم عال، ماجستير، دكتوراه.

التسرب: ويعني ترك المدرسة قبل إتمام مرحلة ما من التعليم أو الترك عند نقطة متوسطة أو عند نقطة غير نهائية في دورة الدراسة.

معدلات فرصة الالتحاق بالتعليم: عدد الأفراد في فئة عمرية معينة والذين أتيحت لهم فرصة الالتحاق بالتعليم وبغض النظر عن مدة الالتحاق مقسوماً على عدد جميع الأفراد في نفس الفئة العمرية.

المستشفى:

مؤسسة طبية يتمثل هدفها الأول في توفير خدمات تشخيصية وعلاجية لمختلف الظروف الطبية جراحية كانت أم غير جراحية، وتقدم معظم المستشفيات أيضا خدمات لمرضى العيادات الخارجية وخاصة خدمات الطوارئ.

المستشفى أو المركز الصحي التابع لمنظمات غير حكومية:

أي مستشفى أو مركز صحي تابع لجمعيات خيرية أو مؤسسة لا تهدف للربح، ومثال ذلك: الإغاثة الطبية الفلسطينية، ولجان العمل الصحي، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية أصدقاء المريض الخيرية، ولجان الزكاة،... الخ.

الرعاية الصحية الأولية:

الفحص الأولي والرعاية الصحية الشاملة المتواصلة بما فيها التشخيص والعلاج الأولي والإشراف الصحي وإدارة خدمات الصحة الوقائية والحالات المزمنة. لا يتطلب توفير الرعاية الصحية الأولية معدات وأجهزة متطورة أو مصادر متخصصة.

التأمين الصحي:

هو تعويض عن خسارة مادية ترتبط بتغطية التكاليف المتعلقة بمشكلة صحية ما وعلاجها.

المرض المزمن:

هو المرض الذي يصيب الإنسان بصورة مزمنة ويحتاج إلى تناول علاج بصورة مستمرة ومنتظمة، وقد شخخص المرض من قبل طبيب مختص ومن الأمثلة على ذلك؛ مرض السكري، وضغط الدم، وأمراض القلب، وغيرها.

سبب الإعاقة أو العجز:

هو السبب الرئيسي الذي نتجت عنه الإعاقة المحددة لدى الفرد، وإذا وجدت أكثر من إعاقة وأكثر من سبب يكون سبب الإعاقة الرئيسي للإعاقة الرئيسة المحددة، وتصنف كالتالي:

مرضِي: إذا كان سبب الإعاقة الرئيسي ناتجاً عن مرض معين مثل شلل الأطفال.

خُلقي: إذا كان سبب الإعاقة الرئيسي يعود لأسباب ما قبل الولادة، وتشمل أيضا الأسباب الوراثية.

أثناء الولادة: إذا كان سبب الإعاقة للفرد أثناء الولادة، أي الأسباب المتعلقة بالولادة نفسها.

حرب: إذا كان السبب نتيجة إصابة أثناء أية حرب أو إصابة من العدو ويشمل ذلك الانتفاضة الفلسطينية.

إصابة عمل: إذا كانت الإعاقة ناتجة عن إصابة عمل أثناء تأدية الفرد لعمله.

حادث سير: إذا كانت الإعاقة ناتجة عن إصابة من حوادث السير والتي تشمل الحوادث بين السيارات بمختلف أنواعها أو حوادث الدهس.

حادث من نوع آخر: إذا كانت الإعاقة ناتجة عن أي حادث من الحوادث الأخرى مثل السقوط من فوق المباني، الحريق، الغرق، حوادث إطلاق النار، وما إلى ذلك (مع ملاحظة أن أي سبب من هذه الأسباب إذا كان خلال العمل يعتبر إصابة عمل).

أخرى: إذا كان سبب الإعاقة الرئيسي خارجاً عن إطار أي من الأسباب السابقة الذكر.

الولادة الآمنة:

هي الولادة التي تتم على يد أو حضور شخص مؤهل طبياً ومدرب وفي مكان نظيف وآمن، وذلك لتلافي أي مخاطر محتملة للأم والطفل.

يشمل الأطباء والمرضى والقابلات.	الكادر الطبي المؤهل:
تلقي الطفل لحليب الثدي بشكل مباشر أو مشفوط.	الرضاعة الطبيعية:
هي التي تسمح لنا بقياس ووصف الوضع التغذوي الحالي للطفل، إما بطريقة مباشرة نتيجة عوامل حادة، مثل عدم تناول كمية كافية من الغذاء، أمراض الطفولة والإسهال المؤدي إلى الهزال بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية للحرمان المزمّن المؤدي إلى قصر القامة.	الحالة الغذائية:
مصطلح سوء التغذية يستخدم ليشمل الاضطرابات الناجمة عن أسباب متعددة بدءاً بنقص عناصر غذائية دقيقة ومحددة مثل الفيتامينات والمعادن والتي من الممكن أن تسبب المجاعة أو السمّة. وهذا مرتبط إلى حد كبير بالبروتينات ونقص السرعات الحرارية، والذي يظهر بشكل جلي على شكل تخلف النمو الجسمي والذي يتم قياسه عن طريق الطول والوزن.	سوء التغذية:
المسافة بين قمة الرأس وحتى عقبي الطفل عندما يتم قياس الطفل مستلقياً (للأطفال الذين أعمارهم أقل من سنتين).	الطول:
قياس الكتلة الكلية لجسم الطفل بدون ملابسه.	الوزن:
يعني نقص الوزن مقارنة مع الطول والذي يعتبر أفضل مؤشر لسوء التغذية الحاد، وهذا يعني نقص في الأنسجة والدهنيات وذلك بمقارنته مع الوضع المتوقع للطفل الطبيعي الذي له نفس الطول.	الهزال:
هو نقص الطول بالمقارنة مع العمر الذي يشير إلى قصر القامة. ويعد نقص التغذية المزمن أحد أهم الأسباب لقصر القامة، وهذا يعني الهزال المزمن، كما أن هناك أسباباً أخرى تسبب قصر القامة كالعوامل الوراثية والأمراض المعدية والظروف الاجتماعية والاقتصادية.	قصر القامة:
هي مبنى أو جزء من مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة، وله باب أو مدخل مستقل أو أكثر من مدخل يؤدي إلى الطريق أو الممر العام دون المرور في وحدة سكنية أخرى، وقد تكون الوحدة السكنية غير معدة أصلاً للسكن إلا أنها وجدت مسكونة وقت المسح، وقد تكون الوحدة السكنية مستخدمة للسكن أو العمل أو لكليهما أو مغلقة أو خالية. وقد تكون الوحدة السكنية مشغولة بأسرة واحدة أو أكثر وقت المسح.	الوحدة السكنية (المسكن):
وهي مادة البناء الأساسية والغالبية في بناء هيكل الجدران الخارجية والمقصود بها أحد المواد الآتية: (حجر نظيف، حجر وإسمنت، إسمنت مسلح، طوب إسمنتي، لبن طيني، حجر قديم، أخرى). وتجدر الملاحظة أن المادة الأساسية المستخدمة تحدد دون اعتبار لمادة التشطيب مثل الكساء (القسارة) والدهان وغيرها التي يمكن أن تكسو مادة الطوب الإسمنتي مثلاً.	مادة البناء للجدران الخارجية:

حيازة المسكن:

- ويمثل كيفية حيازة الأسرة للمسكن، وتكون إحدى الحالات التالية:
- **مستأجر:** إذا كان المسكن مستأجراً دون أثاث مقابل إيجار يتم دفعه شهرياً أو كل مدة معينة.
 - **ملك:** وذلك إذا كان المسكن ملكاً للأسرة أو لأحد أفرادها الذين يقيمون بالمسكن عادة.
 - **دون مقابل:** وذلك في حالة حيازة المسكن بدون دفع أي مبالغ كأن يكون المالك أب أو أم أو أحد أقارب رب الأسرة أو أحد أفرادها الذين لا يقيمون بالمسكن أو مقدماً من جهة أخرى دون مقابل.
 - **مقابل عمل:** إذا كان المسكن مقدماً للأسرة نتيجة علاقة عمل تربط أحد أفراد الأسرة بجهة العمل دون دفع إيجار. وسواء أكانت هذه الجهة تملك المسكن أو تقوم هي بدفع الإيجار للمالك الأصلي.

نوع المسكن:

وهو الشكل الهندسي أو المعماري للمسكن، والذي قد يكون فيلا، أو داراً، أو شقة، أو غرفة مستقلة، أو أي شكل آخر. مثل (براكية أو خيمة...الخ).

الفيللا: هي مبنى قائم بذاته مشيد من الحجر النظيف عادة، ومعد أصلاً لسكن أسرة واحدة عادة، ويتكون من طابق واحد بجناحين أو من طابقين أو أكثر، يصل بينهما درج داخلي، ويخصص أحد الأجنحة في حالة الطابق الواحد أو الطابق الثاني للنوم، والجناح الآخر أو الطابق الأرضي للاستقبال والمطبخ والخدمات بمختلف أنواعها، كما يتوفر في الغالب للفيللا حديقة تحيط بها بغض النظر عن مساحتها بالإضافة إلى سور يحيط بها من الخارج، وكراج للسيارة كما يغطي السطح العلوي للفيللا بمادة القرميد على الأغلب، ويمكن أن يوجد ضمن حدود الفيللا أحد المباني أو الملاحق ويكون من مكوناتها.

الدار: وهي مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة أو أكثر، ويمثل البناء التقليدي في فلسطين، وقد تتكون الدار من طابق واحد أو طابقين تستغلها أسرة واحدة، أما إذا كانت الدار مقسمة إلى وحدات سكنية منفصلة كل منها تشمل المرافق الخاصة بها ويقم بكل منها أسرة مستقلة، فيعتبر كل مسكن شقة.

الشقة: وهي جزء من دار أو عمارة تتكون من غرفة أو أكثر مع المرافق من مطبخ وحمام ومرحاض، ويقفل عليها جميعاً باب خارجي، وهي معدة لسكن أسرة واحدة، ويمكن الوصول إليها عن طريق درج أو ممر يؤدي إلى الطريق العام.

غرفة مستقلة: وهي غرفة قائمة بذاتها ليس بها مرافق بل تشترك عادة مع غيرها من الغرف في المرافق (مطبخ - حمام - مرحاض) وهي معدة أصلاً للمسكن وتوجد عادة على أسطح المباني أو بالفناء، وتكون جزءاً من دار أو فوق أسطح العمارات.

أخرى: تشمل أي حالات أخرى غير ما سبق مثل الخيمة والبراكية والأكواخ والكهوف والمغارات أو أي مكان مشغول بسكن ولا ينطبق عليه أي من التصنيفات السابقة.

الاتصال بالشبكات العامة:

- الاتصال بالمياه: ويوضح مدى اتصال المسكن بالمياه وقد صنفت على النحو التالي:
1. شبكة عامة: إذا كان المسكن متصلاً بالشبكة العامة للمياه، التابعة لشركة المياه أو البلديات أو المجالس القروية.
 2. تمديدات خاصة: إذا كان المسكن متصلاً بتمديدات خاصة للمياه من مصدر خاص بالمسكن فقط، أو مشترك بين مجموعة من الأفراد.
 3. لا يوجد: في حالة عدم اتصال المسكن بالمياه.
- الاتصال بالكهرباء: ويوضح مدى اتصال المسكن بالكهرباء وقد صنفت على النحو التالي:

1. شبكة عامة: إذا كان المسكن متصلاً بالشبكة العامة للكهرباء، التابعة لشركة الكهرباء أو للمجلس البلدي أو القروي.
 2. مولد خاص: إذا كان مصدر الكهرباء مولداً خاصاً يملكه صاحب المسكن أو مجموعة من الأفراد.
 3. لا يوجد: في حالة عدم اتصال المسكن بالكهرباء.
- الاتصال بالصرف الصحي: ويوضح مدى اتصال المسكن بالصرف الصحي وقد صنفت على النحو التالي:
1. شبكة عامة: إذا كان المسكن متصلاً بالشبكة العامة للصرف الصحي التابعة لمجالس المدن أو القرى أو أي هيئة أخرى.
 2. حفرة امتصاصية: في حالة وجود حفرة امتصاصية للصرف الصحي في المسكن.
 3. لا يوجد: في حالة عدم توفر الوسائل السابقة الذكر للصرف الصحي

توفر السلع المعمرة لدى الأسرة:

وهو توفر بعض السلع التي تدوم طويلاً لدى الأسرة وهي :
سيارة خصوصية وهي السيارات المخصصة للاستخدام الخاص للأسرة وثلاجة كهربائية وسخان شمسي وتدفئة مركزية ومكتبة منزلية (توفر 10 كتب غير مدرسية على الأقل تستخدم لتنمية الجوانب الثقافية أو الدينية... الخ) وطباخ غاز وغسالة ملابس وتلفزيون وفيديو وكمبيوتر وصحن لاقط (ستلايت)... الخ.

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
	الفصل الثاني: الواقع الديمغرافي
33	جدول (1-2): العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول بين النساء في سن (25-49) سنة حسب العمر الحالي وبعض الخصائص الخلفية، 2004
	الفصل الرابع: العمل
44	جدول (1-4): التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل والجنس والمنطقة: (كانون ثاني- آذار 2006)
	الفصل الخامس: معايير المعيشة
50	جدول (1-5): متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة
51	جدول (2-5): نسب الفقر وفقاً لأنماط الإنفاق الحقيقية ودخل الأسرة الشهري حسب بعض المتغيرات، 2005
	الفصل السادس: الواقع التعليمي
53	جدول (1-6): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس، 2005
54	جدول (2-6): معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والمنطقة، 2005
55	جدول (3-6): مؤشرات التعليم العام في العام الدراسي، 2006/2005
	الفصل السابع: الثقافة واستخدام تكنولوجيا المعلومات
59	جدول (1-7): نسبة الأسر التي يتوفر لديها بعض أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب المنطقة، 2006
61	جدول (2-7): مؤشرات ثقافية مختارة للأفراد (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والمنطقة، 2006
	الفصل الثامن: الواقع الصحي
64	جدول (1-8): توزيع مؤسسات الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية حسب القطاع الصحي المشرف 2004، 2005
	الفصل التاسع: خصائص المسكن
69	جدول (1-9): التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب حيازة المسكن والمنطقة، 2005
69	جدول (2-9): التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المسكن، 2005
71	جدول (3-9): نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب توفر السلع المعمرة والمنطقة، 2005

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	الشكل
	الفصل الثاني: الواقع الديمغرافي
30	شكل (1-2): الكثافة السكانية (فرد/كم ²) في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام، 2006
31	شكل (2-2): الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام، 2006
32	شكل (3-2): معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية، (1997، 2003)
34	شكل (4-2): معدل الوفيات الخام المقدر في الأراضي الفلسطينية، (1997-2006)
35	شكل (5-2): توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة حسب المنطقة، 2006
	الفصل الثالث: الأسرة والزواج والطلاق
39	شكل (1-3): الأسر الفلسطينية الخاصة حسب نوع الأسرة، 2005
40	شكل (2-3): عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1996-2005)
42	شكل (3-3): وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1996-2005)
	الفصل الرابع: العمل
46	شكل (1-4): توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل، (كانون ثاني- آذار 2006)
	الفصل السادس: الواقع التعليمي
54	شكل (1-6): معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب فئات العمر والجنس، 2005
	الفصل الثامن: الواقع الصحي
64	شكل (1-8): نسبة المؤمنین حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة، 2004
65	شكل (2-8): نسبة الأفراد (12 سنة فأكثر) المدخنون حسب المنطقة والجنس، 2004
66	شكل (3-8): نسبة الأفراد الذين أشاروا إلى أنهم تلقوا علاجاً للأمراض المزمنة حسب نوع المرض، 2004
67	شكل (4-8): التوزيع النسبي للأفراد الذين يعانون من إعاقة في الأراضي الفلسطينية حسب سبب الإعاقة، 2004
	الفصل التاسع: خصائص المسكن
70	شكل (1-9): نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه والكهرباء حسب المنطقة، 2005

ملخص تنفيذي

يقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذا الكراس حول واقع السكان في الأراضي الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للسكان الذي يصادف يوم الحادي عشر من تموز بهدف إبراز الواقع السكاني للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، وفيما يلي أبرز النتائج:

- ↔ 3.9 مليون نسمة عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية منتصف العام 2006 منهم 2.0 مليون ذكر و1.9 أنثى.
- ↔ يظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية أنه مجتمع فتي، إذ قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة في منتصف عام 2006 حوالي (45.7%) من مجمل السكان.
- ↔ قدرت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر في منتصف عام 2006 في الأراضي الفلسطينية (3.0%) من مجمل السكان.
- ↔ بلغ معدل الخصوبة في العام 2003 في الأراضي الفلسطينية 4.6 مولود، بواقع 4.1 مولود في الضفة الغربية و5.8 مولود في قطاع غزة.
- ↔ بلغ العمر المتوقع عند الولادة في منتصف العام 2006 للأراضي الفلسطينية 71.7 سنة للذكور و73.2 سنة للإناث.
- ↔ (81.3%) من الأسر المعيشية في الأراضي الفلسطينية هي أسر نووية وذلك بالاستناد إلى بيانات مسح العنف الأسري، 2005.
- ↔ أظهرت نتائج مسح العنف الأسري، 2005 أن نسبة الأسر التي ترأسها إناث (8.2%) في الأراضي الفلسطينية.
- ↔ أكثر من ربع المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل في الربع الأول من العام 2006.
- ↔ للوصول إلى معدل بطالة (10%) بحاجة لتوفير حوالي 130 ألف فرصة عمل، بالإضافة إلى 27 ألف فرصة عمل سنويا.
- ↔ 75 شيكل متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع المحلي في الربع الأول من العام 2006.
- ↔ بالاستناد إلى بيانات مسح خريجي التعليم العالي والتدريب المهني، 2005 فقد أظهرت النتائج أن أعلى معدل للبطالة بين الخريجين سجل لخريجي التدريب/التعليم المهني (34.7%).
- ↔ نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية (29.5%) لعام 2005.
- ↔ (63.1%) من الأسر في قطاع غزة يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني خلال العام 2005.
- ↔ (7.1%) من الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية في العام 2005 هم أميون.
- ↔ بلغت نسبة الإناث الأميات (11.1%) وهو ما يمثل أربع أضعاف نسبتهم لدى الذكور (3.1%) في العام 2005.
- ↔ (35.5%) من المستشفيات العامة في الأراضي الفلسطينية في العام 2005 تشرف عليها المنظمات غير الحكومية.
- ↔ (34.1%) من السيدات فقط يتلقين رعاية بعد الولادة وفقا لنتائج المسح الصحي الديمغرافي-2004، ويلاحظ أن هذه النسبة تتخفف بين السيدات في قطاع غزة (29.6%) مقارنة مع مثيلاتها في الضفة الغربية (37.6%).
- ↔ 10 من بين كل 100 طفل في الأراضي الفلسطينية يعانون من سوء تغذية مزمن في العام 2004.
- ↔ بالاستناد إلى بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2005 تبين أن غالبية الأسر في الأراضي الفلسطينية تمتلك سلع معمرة أساسية في المسكن (93.9% تمتلك ثلاجة و98.8% تمتلك طباخ غاز).

الفصل الأول

مقدمة

يقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذا الكراس حول واقع السكان في الأراضي الفلسطينية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للسكان الذي يصادف يوم الحادي عشر من شهر تموز بهدف إظهار الواقع السكاني للفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية.

أهداف الكراس

يهدف هذا الكراس إلى عرض خصائص السكان في الأراضي الفلسطينية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بحيث تغطي الواقع الديمغرافي للسكان، الأسرة والزواج والطلاق، معايير المعيشة، الواقع التعليمي، الثقافة واستخدام تكنولوجيا المعلومات، الواقع الصحي، العمل، خصائص المسكن. وربطها بالخصائص الخلفية للسكان كالجنس والمنطقة وتفصيلات العمر المختلفة، وإجراء المقارنات بين السنوات المختلفة حيثما أمكن.

أهمية الكراس

تأتي أهمية إعداد كراس أحوال السكان ضمن سياسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بدراسة الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية للسكان ونشرها وتحديثها سنوياً، إذ تحظى المؤشرات والبيانات السكانية والاجتماعية بالاهتمام البالغ وتسعى الدول لتوفيرها للاستفادة منها في التخطيط ووضع السياسات والبرامج المستقبلية. مع العلم أن إصدار هذا الكراس يتم بشكل سنوي بالتزامن مع احتفالات العالم باليوم العالمي للسكان.

هيكلية الكراس

يتضمن هذا الكراس تسعة فصول بالإضافة إلى التقديم وقائمة المفاهيم والمصطلحات، يتناول الفصل الأول مقدمة عامة حول موضوع التقرير وأهدافه وأهميته وهيكلته، ويعرض الفصل الثاني الواقع الديمغرافي، كما يتطرق الفصل الثالث إلى الأسرة الزواج والطلاق ويستعرض الفصل الرابع العمل، في حين يتطرق الفصل الخامس من التقرير إلى معايير المعيشة، ويتطرق الفصل السادس إلى الواقع التعليمي، ويعرض الفصل السابع الثقافة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والفصل الثامن الواقع الصحي، وأخيراً يتطرق الفصل التاسع إلى موضوع خصائص المسكن.

الفصل الثاني

الواقع الديموغرافي

يستعرض هذا الفصل ملخصاً لأهم المؤشرات الديمغرافية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بالاستناد على مصادر مختلفة، من حيث حجم السكان وتوزيعه، والكثافة السكانية، والتركيبة العمري والنوعي للسكان، ومعدلات الخصوبة، والوفيات، والزيادة الطبيعية، والهجرة.

حجم السكان وتوزيعه:

3.9 مليون نسمة عدد سكان الأراضي الفلسطينية منتصف العام 2006

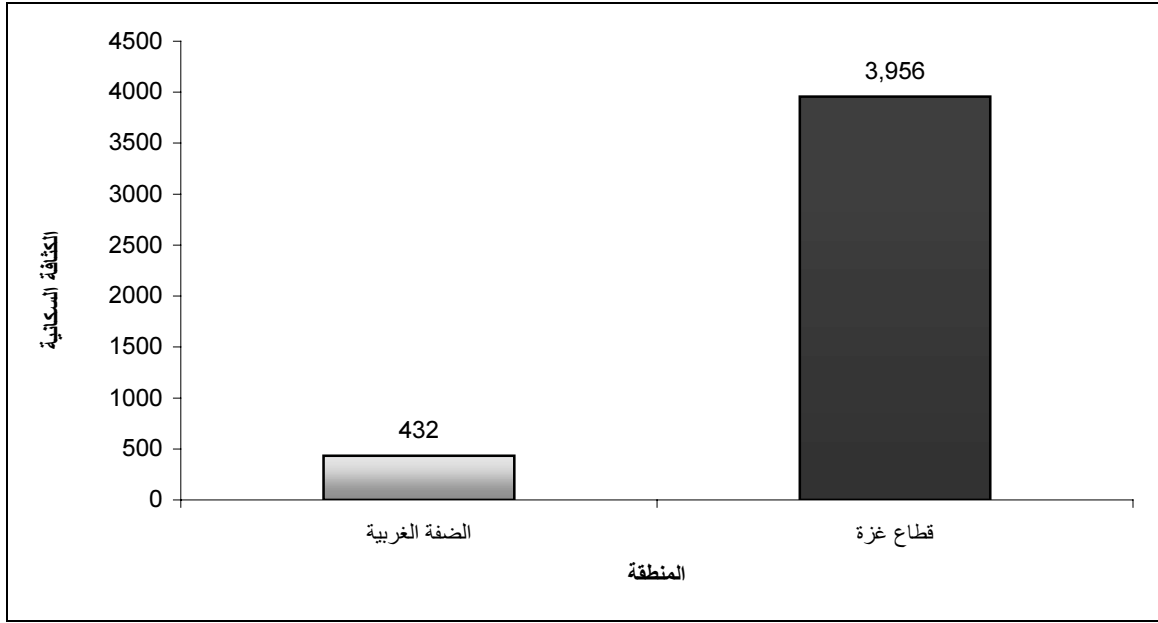
بناء على التقديرات المنقحة التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة (1997-2025) والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وعلى فرضيات حول اتجاهات مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة، بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2006 في الأراضي الفلسطينية 3.888 مليون، منهم 1.970 مليون ذكر و1.918 مليون أنثى بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكر لكل مائة أنثى. في حين قدر عدد سكان الضفة الغربية منتصف عام 2006 بحوالي 2.444 مليون، منهم 1.239 مليون ذكر و1.205 مليون أنثى بنسبة جنس مقدارها 102.8 ذكر لكل مائة أنثى. بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1.444 مليون، منهم 731 ألف ذكر و713 ألف أنثى بنسبة جنس مقدارها 102.5 ذكر لكل مائة أنثى. كما بلغت نسبة السكان الحضر بناء على الإسقاطات السكانية منتصف عام 2006 حوالي (56.5%)، وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف (28.3%)، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات (15.2%).

تعتبر محافظة الخليل أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها منتصف عام 2006 بحوالي 543 ألف نسمة، في حين تعتبر محافظة أريحا والأغوار أقل محافظات الضفة الغربية سكاناً، حيث قدر عدد سكانها لنفس العام بحوالي 44 ألف نسمة. وتعتبر محافظة غزة أكبر محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، إذ قدر عددهم حوالي 506 ألف نسمة، وتعتبر محافظة رفح أقل محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، فقد قدر عدد سكانها بحوالي 171 ألف نسمة وذلك في منتصف عام 2006.

كثافة سكانية مرتفعة في قطاع غزة

الكثافة السكانية للأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، ويعود ذلك لتركز حوالي 1.4 مليون شخص في مساحة لا تتجاوز (365 كم²) معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من قراهم وبلداتهم التي احتلت عام 1948، هذا بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدر لعام 2006 نحو 646 فرد/كم² في الأراضي الفلسطينية، بواقع 432 فرد/كم² في الضفة الغربية مقابل 3,956 فرد/كم² في قطاع غزة.

شكل (1-2): الكثافة السكانية (فرد/كم²) في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام، 2006

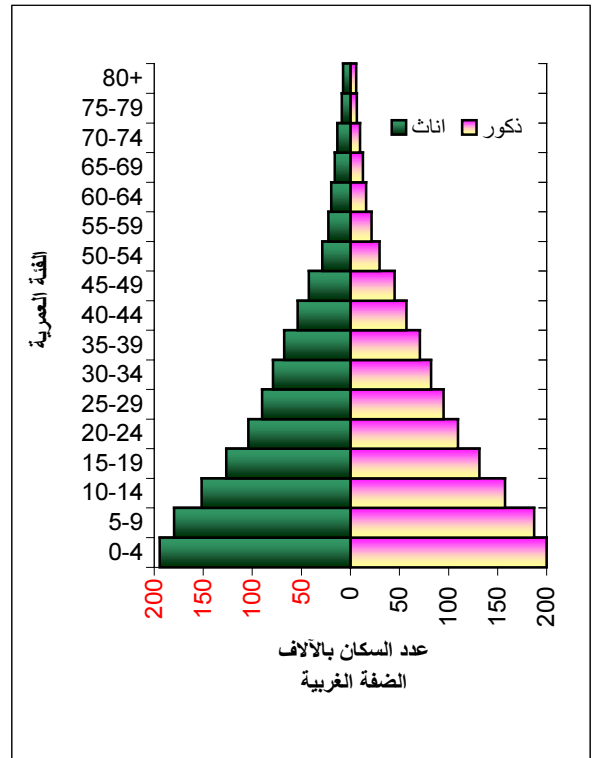
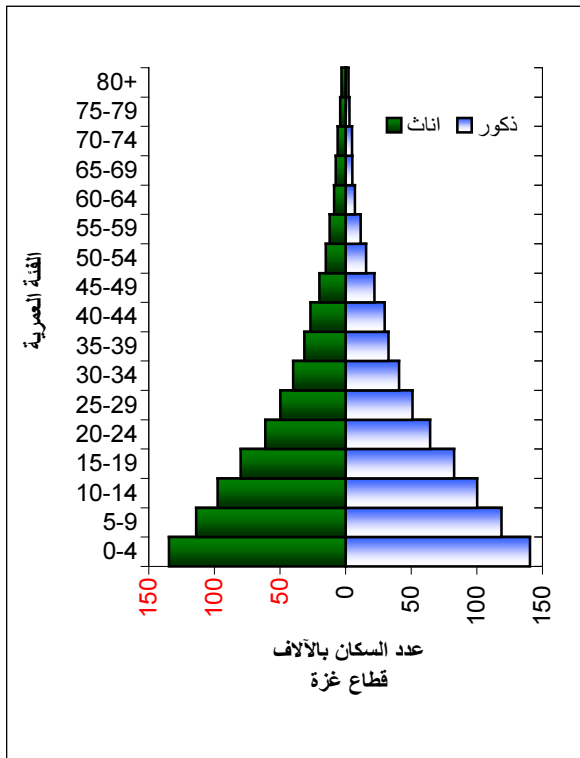
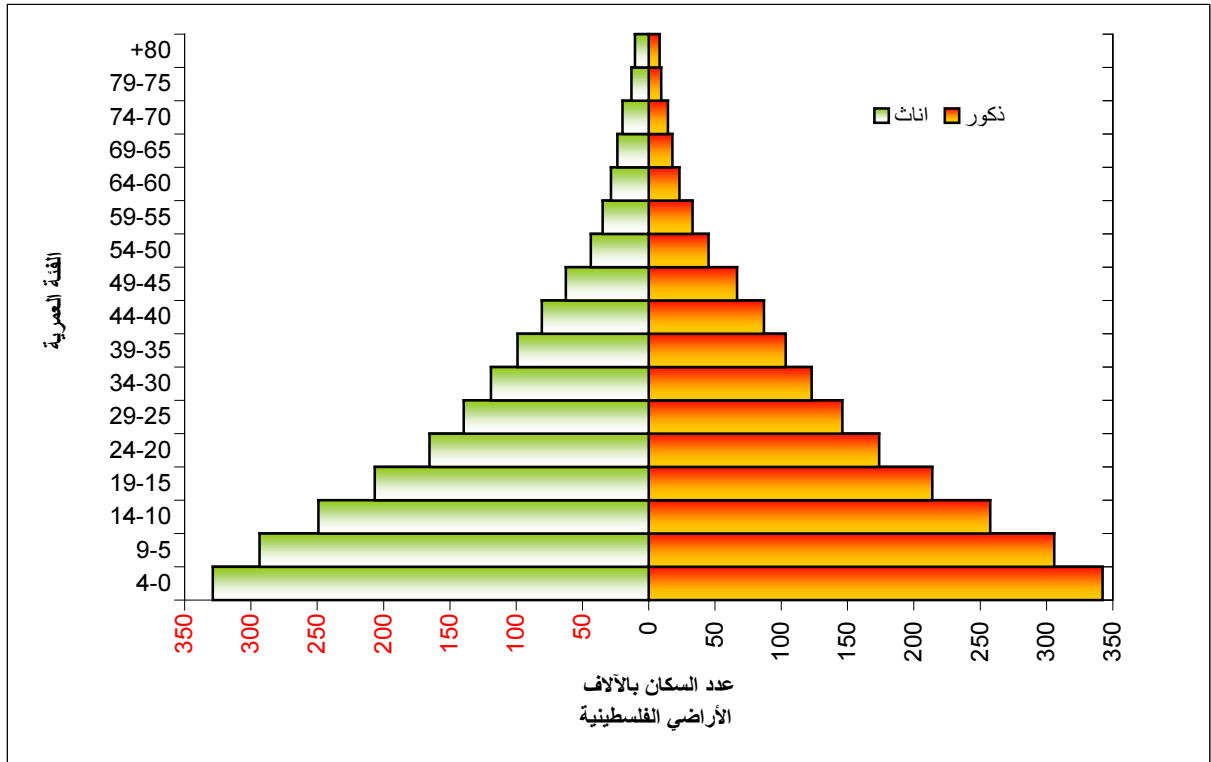


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، سلسلة منقحة. رام الله - فلسطين.

المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية

يبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية مجتمع فتى، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأفراد صغار السن دون الخامسة عشرة من العمر والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. حيث أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، فقد قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في منتصف عام 2006 في الأراضي الفلسطينية (17.3%) من مجمل السكان، بواقع (16.2%) في الضفة الغربية و(19.0%) في قطاع غزة. و قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة للعام نفسه بحوالي 45.7% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع (43.9%) في الضفة الغربية و(48.8%) في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (65 سنة فأكثر) حيث قدرت هذه النسبة عام 2006 بحوالي (3.0%) في الأراضي الفلسطينية بواقع (3.3%) في الضفة الغربية و(2.6%) في قطاع غزة. ويتضح عند إلقاء نظرة عامة على التركيب العمري للسكان أن معظم سكان الأراضي الفلسطينية من صغار السن كما يظهر أن هناك فروقاً واضحة في اتجاهات العمر الوسيط بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يبلغ العمر الوسيط المتوقع عام 2006 في الأراضي الفلسطينية 16.9 سنة، بواقع 17.8 سنة في الضفة الغربية و15.5 سنة في قطاع غزة.

شكل (2-2): الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام، 2006



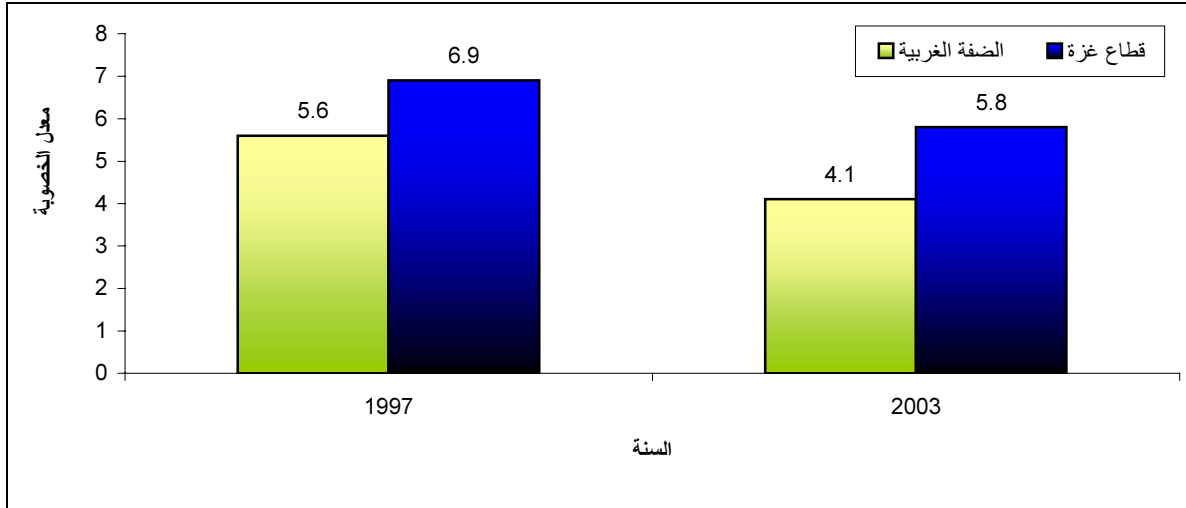
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، سلسلة منقحة. رام الله- فلسطين.

معدلات خصوبة مرتفعة في الأراضي الفلسطينية

تعتبر الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فاستناداً إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -1997 فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية 6.0 مولود بواقع 5.6 مولود في الضفة الغربية و6.9 مولود في قطاع غزة. في المقابل طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية لعام 2003 في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 4.6 مولود، حيث بلغت 4.1 مولود في الضفة الغربية و5.8 مولود في قطاع غزة، وذلك بناءً على نتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004. كما بلغ متوسط عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم للنساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية عام 2004 حوالي 4.5 طفلاً، بواقع 4.3 طفل في الضفة الغربية و4.9 طفل في قطاع غزة.

يلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالدول العربية، إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية للعام 2003 في الأردن 3.7 مولود، وفي مصر 3.5 مولود، وفي تونس 2.1 مولود، لذا تعتبر الأراضي الفلسطينية من الدول ذات مستوى خصوبة مرتفعة.

شكل (2-3): معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية، (1997، 2003)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004. رام الله - فلسطين
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997. رام الله - فلسطين

انخفاض معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية بمقدار 6% من العام 1997-2006

تشير الإسقاطات السكانية أن معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية قد انخفض من 42.7 مولود لكل ألف من السكان عام 1997 إلى 36.7 مولود عام 2006، حيث أن معدلات الخصوبة انخفضت على مستوى الأراضي الفلسطينية وفقاً لنتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004، أما على مستوى المنطقة فنلاحظ أن هناك تبايناً في معدل

المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث قدر معدل المواليد الخام عام 2006 في الضفة الغربية 33.7 مولود في حين قدر في قطاع غزة لنفس العام 41.7 مولود.

تبين نتائج المسح الصحي الديمغرافي -2004 أن العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول يتساوى بين النساء في الفئة العمرية (25-49) سنة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 20 سنة في كلا المنطقتين. وتظهر البيانات أن العمر عند الإنجاب يرتفع مع زيادة عدد السنوات الدراسية للأم، وقد يعود ذلك إلى أن التعليم يساهم في رفع العمر عند الزواج الأول وبالتالي إلى ارتفاع العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول، إذ بلغ العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول بين النساء (25-49) سنة حسب عدد السنوات الدراسية 23 سنة للنساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر مقارنة مع 19 سنة للنساء اللواتي أنهين من 1-6 سنوات دراسية فقط.

جدول (2-1): العمر الوسيط عند إنجاب المولود الأول بين النساء في سن (25-49) سنة حسب العمر الحالي وبعض الخصائص الخلفية، 2004

العمر الوسيط	العمر الحالي					الخصائص الخلفية
	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	
						المنطقة
20	20	20	20	20	19	الأراضي الفلسطينية
20	19	20	21	20	20	الضفة الغربية
20	21	21	20	19	19	قطاع غزة
						نوع التجمع
20	20	20	20	20	20	حضر
20	19	20	21	20	20	ريف
20	21	21	21	20	19	مخيمات
						سنوات التعليم
20	20	20	18	19	17	0
19	18	19	20	19	18	6-1
18	19	19	19	18	17	9-7
20	21	21	20	20	19	12-10
23	26	25	24	23	22	+13

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004. رام الله - فلسطين

الوفيات:

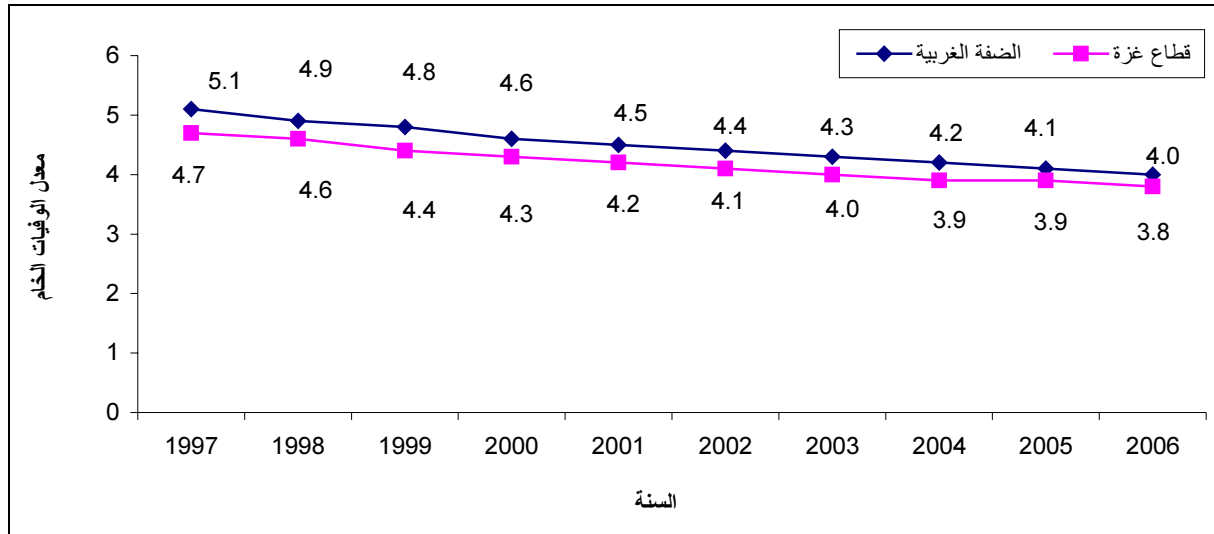
تحسن الوعي الصحي لدى السكان وتطور الخدمات الصحية أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات في الأراضي الفلسطينية

تشير البيانات المتوفرة أن معدلات الوفيات منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. حيث انخفضت معدلات الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية من 4.9 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 1997 إلى 3.9 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 2006، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارق ضئيل في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 5.1 حالة وفاة في عام 1997 في

الضفة الغربية إلى 4.0 حالة وفاة في عام 2006. أما في قطاع غزة فقد انخفض معدل الوفيات الخام من 4.7 حالة وفاة في العام 1997 إلى 3.8 حالة وفاة في العام 2006. وهو ما يشير إلى تحسن نوعية الحياة وفرص الحصول على الخدمات الطبية وتحسن الوعي الصحي لدى السكان وتطور الخدمات الصحية.

كما تحتل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية موقعاً متقدماً مقارنة مع الدول العربية من حيث انخفاض معدلات وفيات الرضع، فقد بلغ هذا المعدل في الأراضي الفلسطينية 24.2 لكل ألف مولود حي بواقع (26.6 للذكور و 21.6 للإناث) للفترة 1999-2003، في حين بلغ عام 2003 في الأردن 22.0 لكل ألف مولود حي، وفي مصر 44.0 لكل ألف مولود حي.

شكل (2-4): معدل الوفيات الخام المقدر في الأراضي الفلسطينية، (1997-2006)

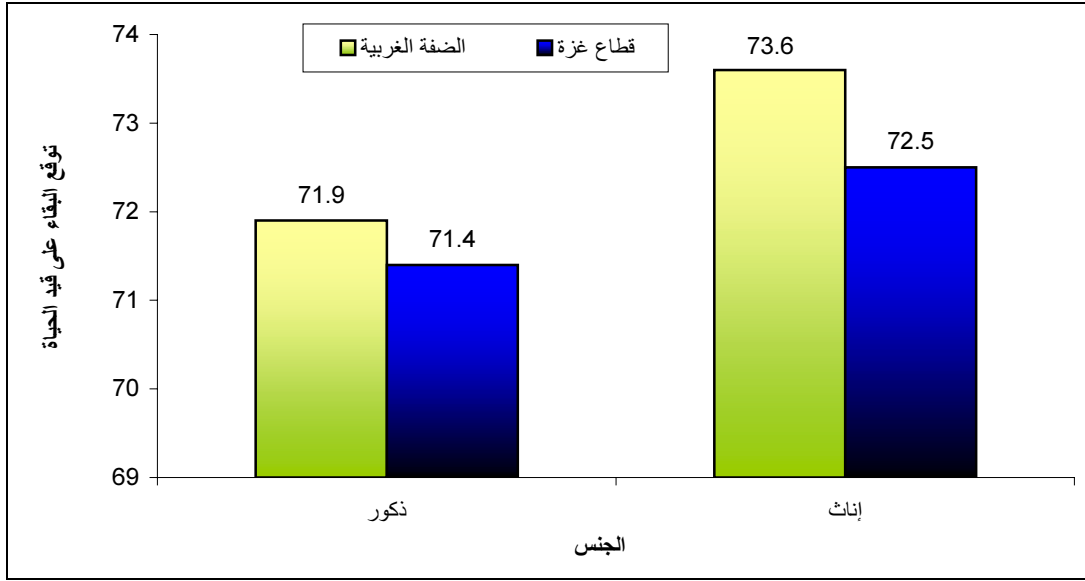


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الاسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، سلسلة منقحة. رام الله - فلسطين.

ارتفاع العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للإناث مقابل الذكور

ونتيجة لانخفاض معدلات الوفاة في الأراضي الفلسطينية ارتفع العمر المتوقع للأفراد حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عام 2006 في الأراضي الفلسطينية 71.7 سنة للذكور و 73.2 سنة للإناث، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عام 2006 في الضفة الغربية 71.9 سنة للذكور و 73.6 سنة للإناث، في حين بلغ العمر المتوقع في قطاع غزة 71.4 سنة للذكور و 72.5 سنة للإناث. ومن أسباب ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة الأخرى تحسن المستوى الصحي والانخفاض التدريجي لمعدلات وفيات الرضع والأطفال.

شكل (2-5): توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة حسب المنطقة، 2006



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، سلسلة منقحة. رام الله - فلسطين.

سيضاعف عدد السكان الفلسطينيين خلال 23 عام

إن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة المترتبة. وقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الزيادة الطبيعية لسكان الأراضي الفلسطينية بحوالي (3.4%) سنوياً خلال السنوات (2000-2006). ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المرتفعة في العالم، إذا ما علمنا أن العالم ينمو سنوياً بمعدل لا يتجاوز (1.3%).

وبناء على الإسقاطات السكانية فإن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية سيضاعف خلال 23 عاماً، إذ يتوقع أن يبلغ عدد السكان المليون الرابع منتصف عام 2007، في حين سيتجاوز عدد السكان الفلسطينيين المليون الخامس في منتصف عام 2015 أي بعد نحو 8 سنوات من تخطيه المليون الرابع، كما يتوقع أن يصل إلى نحو ستة ملايين نسمة مع منتصف عام 2021 أي بعد نحو 6 سنوات من بلوغه المليون الخامس. وللزيادة السكانية السريعة هذه أثر كبير في إعاقة التحسن المطلوب في مستويات المعيشة، فضلاً عن أنها تعيق عملية التنمية وتزيد من الضغط على الخدمات والبنية التحتية كالمدراس والمستشفيات.. الخ.

الهجرة:

ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية

للمجتمع الفلسطيني خصوصية في مجال الهجرة والتهجير فهو كباقي المجتمعات يتعرض لهجرة دولية خارج حدود الأراضي الفلسطينية لأسباب مختلفة اجتماعية واقتصادية، وكذلك لهجرات داخلية بين التجمعات الفلسطينية داخل المحافظة الواحدة أو بين المحافظات. كما تعرض ويتعرض المجتمع الفلسطيني لهجرات قسرية إجبارية منها هجرة اللاجئين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948 إلى الأراضي التي احتلت عام 1967 أو إلى خارج الأراضي الفلسطينية، وكذلك هجرة الفلسطينيين النازحين ما بعد حرب 1967، والإبعاد القسري إلى خارج الأراضي الفلسطينية

الذي تعرض له الفلسطينيون من قبل السلطات الإسرائيلية عبر سنوات الاحتلال، وحرب الخليج عام 1991، والتهجير القسري التي تمارسه إسرائيل نتيجة للجدار، وتهجير عدد من سكان البلدة القديمة في القدس والخليل، والتحكم في حرية الحركة للفلسطينيين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والتحكم اليومي في حركة العمال إلى إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعاني بيانات الهجرة في الأراضي الفلسطينية القصور نظراً لعدم توفر بيانات القادمين والمغادرين وخصائصهم، وعدم تحديث بيانات مكان الإقامة المعتاد، ومع ذلك فإن جهود حديثة تبذل من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أجل توفير الحد الأدنى من هذه البيانات، لذا فقد قام الجهاز بعدد من الدراسات والمسوح الديمغرافية شملت عدد من الأسئلة لقياس مستويات واتجاهات الهجرة، ومن أهمها التعداد الفلسطيني الأول عام 1997، والمسح الديمغرافي 1995، والمسح الصحي الديمغرافي 2004، وفيما يلي أهم نتائج تلك المسوح والتعدادات.

من الواضح أن هناك تأثيراً إيجابياً لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية على رفع معدلات الهجرة الداخلية، حيث تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 إلى أن (29.1%) من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية هاجروا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أي خلال الفترة (1994-1997)، مقابل (17.2%) خلال الفترة (1990-1993)، وتستحوذ الإناث على نسبة (58.6%) من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية في الأراضي الفلسطينية مقابل (41.4%) للذكور، وغالباً ما يعود ارتفاع نسبة الإناث مقارنة مع نسبة الذكور المهاجرين إلى الزواج وانتقال الزوجة من مكان سكنها المعتاد إلى مكان الإقامة المعتاد لزوجها. وتتسم خصائص المهاجرين الفلسطينيين هجرة داخلية بأنها تتأثر بالتركيب العمري، فقد بلغت نسبة المهاجرين داخلياً ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة (18.0%)، وبين الأفراد (15-40) سنة (54.8%) في حين اقتصرت نسبة من تزيد أعمارهم عن 65 سنة من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية حوالي (5.7%) فقط. وغالباً ما يتم انتقال الأفراد كبار السن إلى مكان إقامة جديد بسبب مرافقة الأهل في حين ينتقل الأفراد (15-40) سنة بسبب العمل أو الزواج.

الهجرة العائدة إلى الأراضي الفلسطينية:

65.3% من مجمل العائدين إلى الأراضي الفلسطينية استقروا في الضفة الغربية و34.7% في قطاع غزة

بلغت نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية عام 1997 الذين لهم مكان إقامة معتاد سابق خارج الأراضي الفلسطينية (10.5%) من مجمل السكان، وشكلت نسبة العائدين إلى الضفة الغربية (65.3%) من مجمل العائدين مقابل (34.7%) لقطاع غزة. وتظهر النتائج أن معظم العائدين من الخارج عادوا بعد نشوء السلطة الوطنية حيث بلغت (48.5%) من مجمل الذين لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية، مقابل (24.1%) عادوا خلال الفترة (1990-1993). وترتفع نسبة الذكور عن الإناث ممن لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الذكور (53.6%) مقابل (46.4%) للإناث وقد يعود هذا الفرق بين الجنسين إلى عودة الكثير من الأفراد الذكور مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية دون عائلاتهم، أو لعودة الفلسطينيين الذكور الذين تركوا الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية بسبب الدراسة أو العمل خارج الأراضي الفلسطينية.

وتشير بيانات المسح الصحي الديمغرافي 2004 أن نسبة الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم منذ أيلول/2000 وحتى تنفيذ المسح (2004/5/17) - سواء كانوا يقيمون داخل الأراضي الفلسطينية أو قدموا من الخارج- قد بلغت (3.3%) من مجمل السكان، في حين ترتفع النسبة قليلاً لدى الأفراد في الفئة العمرية (20-29) سنة، إذ تبلغ

(5.3%) في الفئة العمرية (20-24) سنة و(5.6%) في الفئة العمرية (25-29) سنة. وحول أسباب تغيير مكان الإقامة فكانت المرافقة بالمرتبة الأولى وبنسبة (40.1%) والزواج بالمرتبة الثانية بنسبة (22.7%)، وعند النظر إلى تلك النسب حسب الجنس تحتل أيضا المرافقة في المرتبة الأولى لكل من الذكور والإناث (39.7%) للذكور و(40.4%) للإناث في حين يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للذكور العودة لأرض الوطن وبنسبة (16.7%)، في حين كان الزواج بالنسبة للإناث في المرتبة الثانية وبنسبة (38.4%). مما يفسر لنا أن معظم الهجرات لدينا هي هجرات اسر خاصة تلك التي قدمت مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثالث

الأسرة والزواج والطلاق

يستعرض هذا الفصل ملخصاً لأهم مؤشرات الأسرة الفلسطينية من حيث متوسط حجم الأسرة، نوعها، جنس رب الأسرة، والزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية من حيث أعداد عقود الزواج، وقوعات الطلاق، معدل الزواج والطلاق الخام، الزواج المبكر، وزواج الأقارب.

الأسرة:

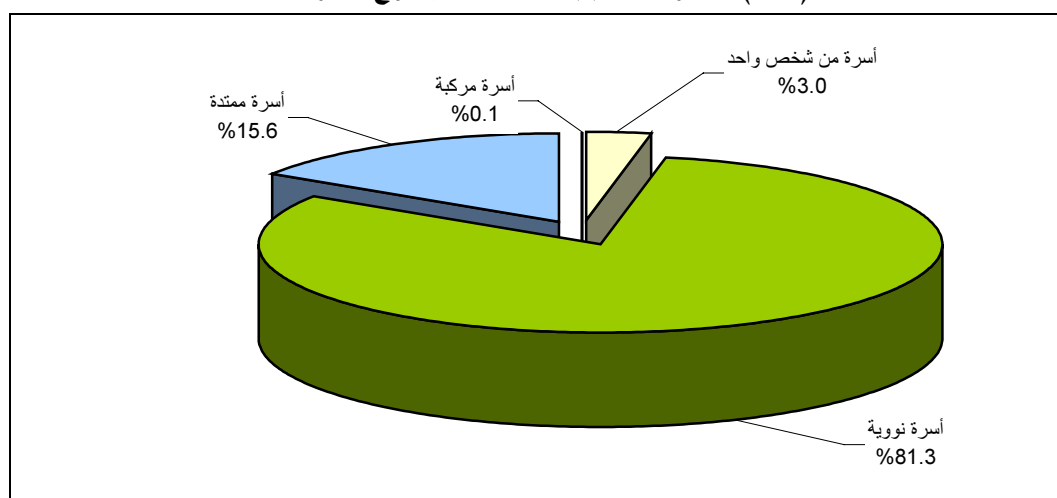
انخفاض محدود في متوسط حجم الأسرة

تشير نتائج مسح العنف الأسري-2005 إلى أن هناك انخفاضاً محدوداً في متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ متوسط حجم الأسرة 5.9 فرد عام 2005 مقارنة مع 6.1 فرد عام 2000، فقد ارتفع متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.8 فرداً عام 2005 مقابل 5.7 فرد عام 2000، في حين انخفض متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة إلى 6.2 فرد في عام 2005 مقابل 6.9 فرداً في عام 2000.

تزايد نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة

تشير نتائج مسح العنف الأسري-2005 إلى أن معظم الأسر الخاصة في الأراضي الفلسطينية هي أسر نووية حيث تشكل (81.3%) من مجمل الأسر الخاصة في حين بلغت نسبتها (73.3%) عام 1997. وعلى مستوى الضفة الغربية فتشكل الأسر النووية (81.8%) مقابل (80.2%) في قطاع غزة. أما الأسر الممتدة في الأراضي الفلسطينية فتشكل حوالي (15.6%) وذلك لعام 2005. كما بلغت نسبة الأسر المكونة من شخص واحد والأسر المركبة في الأراضي الفلسطينية لنفس العام (3.0%) و(0.1%) على التوالي.

شكل (3-1): الأسر الفلسطينية الخاصة حسب نوع الأسرة، 2005



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح العنف الأسري 2005. رام الله - فلسطين.

تدني نسبة الأسر التي ترأسها امرأة

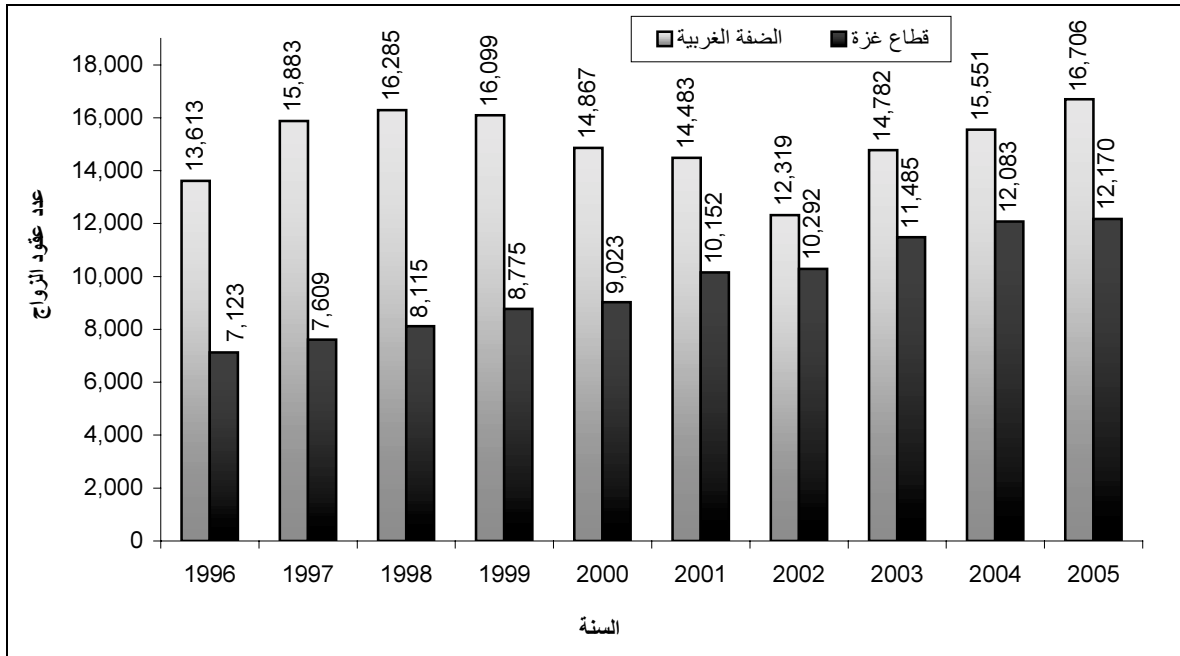
تشير نتائج مسح العنف الأسري-2005، إلى أن نسبة الأسر التي ترأسها إناث في الأراضي الفلسطينية (8.2%) من مجمل الأسر مقابل (8.9%) و(7.1%) في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها انثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى عام 2005 في الأراضي الفلسطينية 3.2 فرداً مقارنةً بمتوسط مقداره 6.2 فرداً للأسر التي يترأسها ذكور، وتتسأ الأسر التي ترأسها إناث في الأراضي الفلسطينية غالباً نتيجة لوفاة الزوج، أو لهجرته أو لأسباب أخرى.

الزواج والطلاق:

زيادة نسبة عقود الزواج المسجلة بنسبة 4.5% في الأراضي الفلسطينية في العام 2005 عن العام 2004

تظهر البيانات أن أعداد عقود الزواج المسجلة عام 2005 في الأراضي الفلسطينية قد ازدادت عن عام 2004، حيث بلغت 28,876 عام 2005 مقارنة مع 27,634 عقداً عام 2004 (أي بزيادة مقدارها 1,242 عقداً عن عام 2004). هذا وقد بلغ عدد عقود الزواج المسجلة عام 2005 في الضفة الغربية 16,706 عقداً (بما نسبته 57.9% من عدد عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية)، وهي أكثر بـ 1,155 عقداً عن عام 2004. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد عقود الزواج المسجلة 12,170 عقداً في عام 2005 (بما نسبته 42.1%) من عدد عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية)، وهي أعلى بـ 87 عقداً مقارنة مع 2004.

شكل (2-3): عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1996-2005)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات الزواج والطلاق، 2005. رام الله - فلسطين

ارتفاع معدل الزواج الخام في العام 2005

بلغ معدل الزواج الخام 7.7 حالة زواج لكل 1000 من السكان في عام 2005 على مستوى الأراضي الفلسطينية بواقع 7.0 في الضفة الغربية و8.8 في قطاع غزة. في حين قد كان عام 2004 في الأراضي الفلسطينية 7.6 حالة زواج لكل 1000 من السكان بواقع 6.8 في الضفة الغربية و9.0 في قطاع غزة.

ظاهرة الزواج المبكر في الأراضي الفلسطينية

ما زالت ظاهرة الزواج المبكر منتشرة في الأراضي الفلسطينية رغم الارتفاع الملحوظ للعمر الوسيط عند الزواج الأول، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للعام 2005 في الأراضي الفلسطينية 24.7 سنة للذكور مقابل 24.2 سنة لعام 2001 و19.4 سنة للإناث للعام 2005 مقابل 19.0 سنة عام 2001. أما في الضفة الغربية فقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 25.2 سنة وللإناث 19.6 سنة، في حين بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في قطاع غزة 24.1 سنة وللإناث 19.1 سنة للعام 2005.

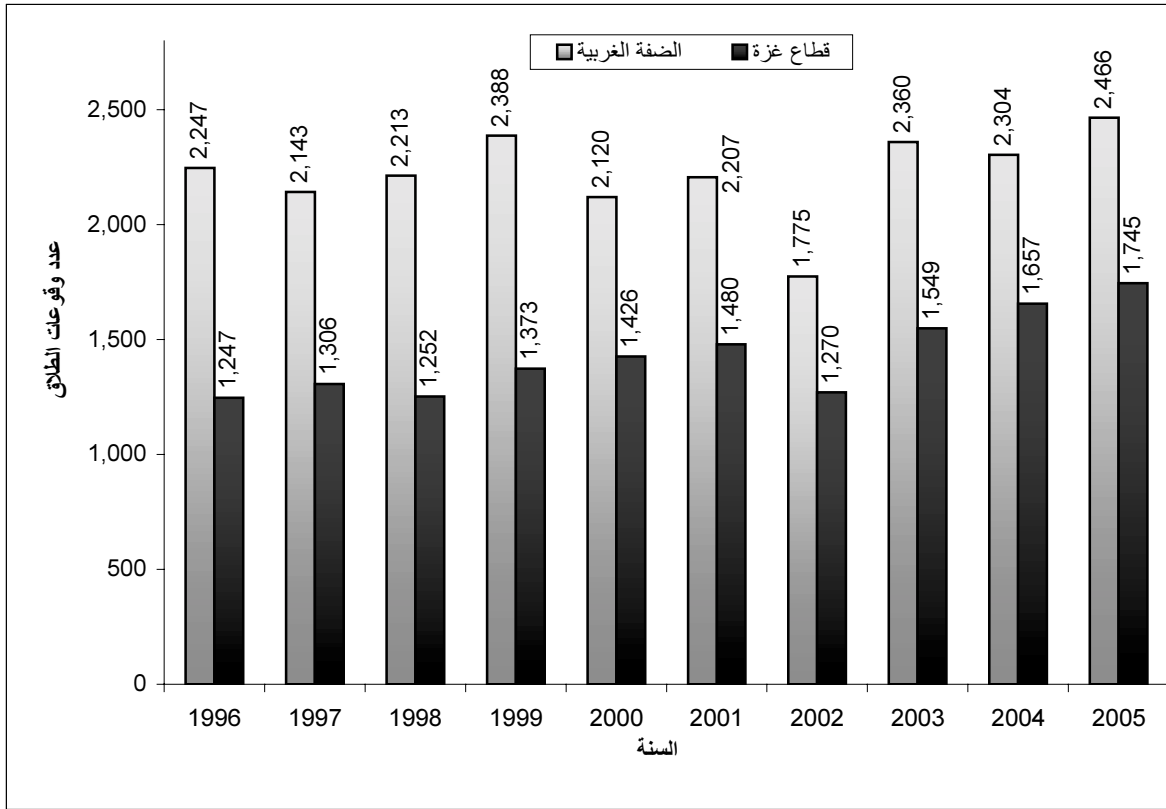
ظاهرة زواج الأقارب في الأراضي الفلسطينية

ما زالت ظاهرة زواج الأقارب ظاهرة مستمرة في الأراضي الفلسطينية، حيث تشير البيانات المتوفرة عام 2004 إلى أن نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتزوجن من أقارب من الدرجة الأولى بلغت حوالي (27.5%) من حالات الزواج بواقع (24.7%) و(32.2%) في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. أما نسبة النساء اللواتي تزوجن ولا يوجد لهن علاقة قرابة مع أزواجهن فقد بلغت (54.7%) من حالات الزواج على مستوى الأراضي الفلسطينية، بواقع (58.1%) في الضفة الغربية و(49.0%) في قطاع غزة.

زيادة نسبة وقوعات الطلاق المسجلة بنسبة 6.3% في الأراضي الفلسطينية في العام 2005 مقارنة العام 2004

بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية خلال عام 2005 في الأراضي الفلسطينية 4,211 واقعة مقارنة مع 3,961 واقعة عام 2004 (أي بزيادة مقدارها 250 واقعة عن عام 2004)، من جانب آخر بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في عام 2005 في الضفة الغربية 2,466 واقعة (ما نسبته 58.6%) من عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في الأراضي الفلسطينية)، مسجلاً ارتفاعاً عن العام 2004 بحوالي 162 واقعة. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية 1,745 واقعة (ما نسبته 41.4% من عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في الأراضي الفلسطينية في العام 2005)، وبزيادة مقدارها 88 واقعة عن العام 2004.

شكل (3-3): وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1996-2005)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات الزواج والطلاق، 2005. رام الله - فلسطين

ثبات معدل الطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية

بلغ معدل الطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية 1.1 حالة طلاق لكل 1000 من السكان في عام 2005 بواقع 1.0 في الضفة الغربية و1.3 في قطاع غزة، بينما بلغ معدل الطلاق الخام عام 2004 في الأراضي الفلسطينية 1.1 حالة طلاق لكل 1000 من السكان بواقع 1.0 في الضفة الغربية و1.2 في قطاع غزة.

الفصل الرابع

العمل

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أوضاع وواقع السكان في سوق العمل الفلسطيني، حيث يستعرض بيانات حول المشاركين في القوى العاملة، البطالة، العمالة، ومشاركة خريجي التعليم العالي والتدريب المهني في القوى العاملة.

المشاركة في القوى العاملة:

4 أفراد مشاركين في القوى العاملة من بين كل 10 أفراد

المشاركة في القوى العاملة تعتبر مؤشراً أساسياً لمدى نشاط سوق العمل وفاعليته في توفير فرص العمل. فقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول 2006 إلى انخفاض نسبة المشاركة إلى (40.0%) من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) في الفترة الواقعة ما بين كانون ثاني - آذار من عام 2006، أي أصبح من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة، بعد أن كانت تصل نسبة المشاركة إلى 43.5% عشية انتفاضة الأقصى (تموز-أيلول، 2000). من جانب آخر بلغت نسبة مساهمة كبار السن (65 سنة فأكثر) من إجمالي المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية (8.6%) في الربع الأول من عام 2006.

بلغت نسبة المشاركة في الربع الأول من عام 2006 في الضفة الغربية (42.5%) مقابل (35.3%) في قطاع غزة. كما تعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث تصل نسبة مشاركة النساء إلى (12.7%)، (بواقع 16.0% في الضفة الغربية و6.5% في قطاع غزة)، مقابل (66.8%) لمشاركة الرجال في القوى العاملة، (بواقع 68.4% في الضفة الغربية و63.7% في قطاع غزة). ويقدر عدد المشاركين في القوى العاملة بحوالي 831,400 شخص بواقع 574,900 في الضفة الغربية و256,500 في قطاع غزة.

نسبة المشاركة في القوى العاملة أعلى من الأردن وأدنى بكثير من إسرائيل

بالمقارنة مع الدول المجاورة، تشير النتائج إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية متقاربة مع الأردن، حيث تصل النسبة في الأردن إلى (37.4%)، بينما يوجد تباين كبير مقارنة مع إسرائيل والتي تصل فيها نسبة المشاركة إلى (5.25%). كما أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متقاربة مع الأردن والتي تعتبر نسبة مشاركة متدنية حيث النسبة في الأردن (10.4%)، أما نسبة المشاركة في إسرائيل فتعتبر عالية جداً مقارنة مع نسب المشاركة في الأردن والأراضي الفلسطينية، حيث تصل النسبة في إسرائيل إلى (50.0%).

أما توزيع القوى العاملة حسب أهم السمات الأساسية، فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة العاملين عمالة تامة في الأراضي الفلسطينية بلغت (67.5%) في حين بلغت نسبة العاملين عمالة محدودة (7.2%).

جدول (4-1): التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل والجنس والمنطقة:
(كاتون ثاني - آذار 2006)

المنطقة والجنس	عمالة تامة	عمالة محدودة	بطالة	المجموع	داخل القوى العاملة	خارج القوى العاملة
الأراضي الفلسطينية						
ذكور	66.4	8.0	25.6	100	66.8	33.2
إناث	73.9	2.6	23.5	100	12.7	87.3
المجموع	67.5	7.2	25.3	100	40.0	60.0
الضفة الغربية						
ذكور	68.0	10.5	21.5	100	68.4	31.6
إناث	76.5	2.5	21.0	100	16.0	84.0
المجموع	69.6	9.0	21.4	100	42.5	57.5
قطاع غزة						
ذكور	62.9	3.1	34.0	100	63.7	36.3
إناث	61.8	3.1	35.1	100	6.5	93.5
المجموع	62.8	3.1	34.1	100	35.3	64.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، الربع الأول 2006. رام الله - فلسطين

البطالة:

ربع المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل

بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الربع الأول 2006 من بين المشاركين في القوى العاملة (25.3%)، (بواقع 21.4% في الضفة الغربية و34.1% في قطاع غزة). كما بلغت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة (23.5%) مقابل (25.6%) من بين الرجال في الفترة ذاتها. ويقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي 210,300 شخص، بواقع 122,900 شخص في الضفة الغربية و87,400 شخص في قطاع غزة. وتعتبر نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية عالية جداً مقارنة مع الدول الأخرى، فمثلاً تصل نسبة البطالة في الأردن إلى (12.5%) وفي إسرائيل (10.4%) في العام 2004. (تعريف البطالة ILO).

وإذا ما أضفنا إلى عدد العاطلين عن العمل الأفراد اليائسين من البحث عن عمل بسبب الظروف الاقتصادية الراهنة، سيصل العدد الإجمالي للأفراد الذين بحاجة إلى فرص عمل إلى 280 ألف شخص (منهم 169 ألف في الضفة الغربية و 111 ألف في قطاع غزة)، أي ما يعادل (31.1%) من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية. (التعريف الموسع للبطالة).

جنين تحتل النسبة الأعلى للبطالة في الضفة الغربية وخانيونس في قطاع غزة

احتلت محافظة جنين النسبة الأعلى للبطالة (31.5%) في الربع الأول من عام 2006، وتليها محافظة طولكرم (26.4%) ثم محافظة الخليل (26.2%). بينما بلغت أدنى نسبة للبطالة في الضفة الغربية في محافظة بيت لحم

(8.8%). أما في قطاع غزة، فاحتلت محافظة خان يونس النسبة الأعلى للبطالة (38.2%)، تليها دير البلح (37.1%). بينما أدنى نسبة للبطالة في قطاع غزة كانت في محافظة رفح بواقع (28.2%).

العمالة:

621 ألف عامل في الأراضي الفلسطينية

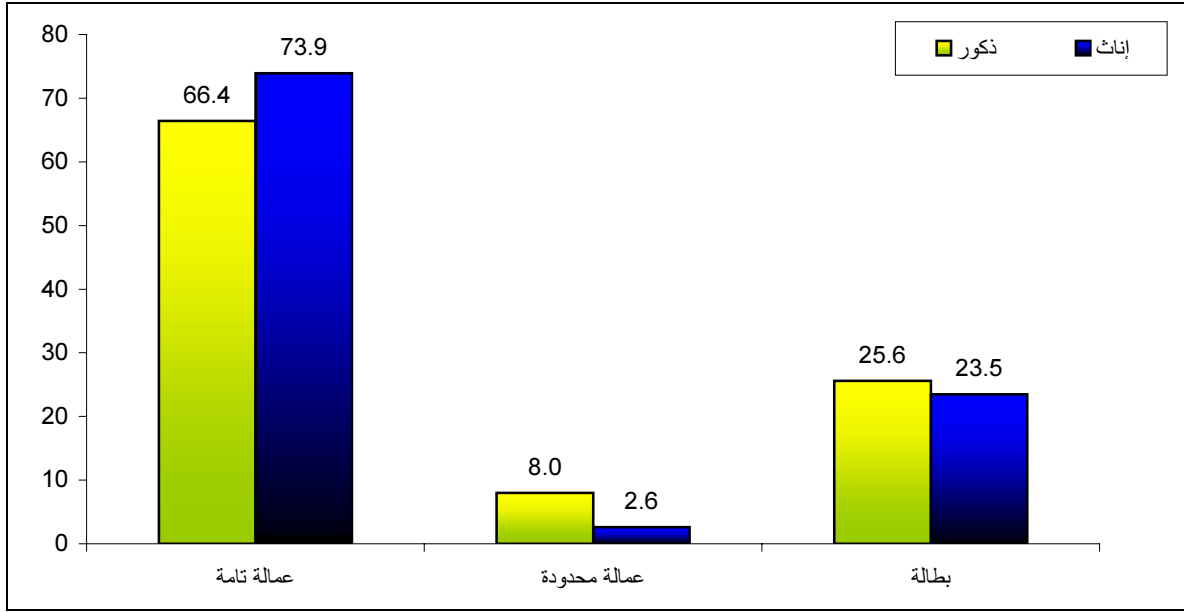
يقدر عدد العاملين (ذكور وإناث) من الأراضي الفلسطينية في الربع الأول 2006 بحوالي 621,100 عامل، بواقع 452,000 عامل من الضفة الغربية و169,100 عامل من قطاع غزة. كما تقدر عدد النساء العاملات بحوالي 100,000 امرأة عاملة، بواقع 84,800 من الضفة الغربية و15,200 من قطاع غزة. ويقدر عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية بحوالي 31,000 عامل يحمل بطاقة فلسطينية، و29,000 عامل يحمل بطاقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي، مقابل حوالي 1000 شخص يعمل من قطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات، بعد أن كان يصل عدد العاملين عشية الانتفاضة (الربع الثالث 2000) إلى 146 ألف عامل بواقع 116 ألف من الضفة الغربية و30 ألف من قطاع غزة.

وصلت نسبة العاملين كمستخدمين بأجر (61.1%) من إجمالي العاملين، (بواقع 57.4% في الضفة الغربية و71.0% في قطاع غزة)، بعد أن كانت تصل إلى (67.6%) عشية الانتفاضة عام 2000، (بواقع 66.2% في الضفة الغربية و71.0% في قطاع غزة). مقابل ذلك ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم الخاص من (18.1%) في الربع الثالث 2000 إلى (26.6%) في الربع الأول من عام 2006.

من جانب آخر، يعتبر قطاع الخدمات المشغل الأساسي للعاملين، حيث وصلت نسبة العاملين في قطاع الخدمات (تشمل الصحة والتعليم والإدارة العامة) إلى (36.4%) في الربع الأول من عام 2006، حيث يشغل ذلك القطاع (52.0%) من العاملين من قطاع غزة و(33.7%) من العاملين في الضفة الغربية و(11.4%) من بين العاملين في إسرائيل والمستوطنات). ويأتي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بعد قطاع الخدمات كمشغل للعاملين في سوق العمل المحلي، حيث تصل النسبة إلى (21.6%) من بين العاملين في الضفة الغربية و(17.1%) في قطاع غزة. في حين يشغل قطاع الزراعة والصيد، حوالي (15.1%) من بين العاملين في الضفة الغربية و(10.0%) في قطاع غزة. كما يعتبر قطاع البناء والتشييد القطاع الأساسي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات حيث تصل النسبة إلى (38.2%).

كان للقطاع العام دور أساسي في التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بشكل كبير خلال سنوات الانتفاضة، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع العام حتى الربع الأول 2006 حوالي 147 ألف شخص منهم 80 ألف في الضفة الغربية و67 ألف في قطاع غزة. حيث يشكل العاملون في القطاع العام (23.7%) من إجمالي العاملين بعد أن كانت النسبة (17.4%) عشية الانتفاضة عام 2000.

شكل (4-1): توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل، (كانون ثاني- آذار 2006)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، الربع الأول 2006. رام الله - فلسطين

75 شيكل متوسط الاجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع المحلي

بلغ معدل الأجر اليومي في الربع الأول من عام 2006 في الأراضي الفلسطينية 77.9 شيكل للمستخدمين في القطاع المحلي في الضفة الغربية مقابل 70.1 شيكل في قطاع غزة و130.1 شيكل للعاملين في إسرائيل والمستوطنات. أما على صعيد ساعات العمل، فقد بلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية 41.6 ساعة مقابل 40.4 ساعة في قطاع غزة و43.2 ساعة للعاملين في إسرائيل والمستوطنات.

300 ألف خريج من التعليم العالي والتدريب المهني في الأراضي الفلسطينية في نهاية 2005

تشير نتائج مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة الواقعة ما بين كانون أول 2005 إلى كانون ثاني 2006، إلى أن عدد الأشخاص الملتحقين بالتعليم في نهاية العام 2005 من بين الأفراد (15 سنة فأكثر) يقدر بحوالي 473 ألف شخص يمثلون ما نسبته (22.8%) من مجموع الأفراد (15 سنة فأكثر) بواقع 292 ألف في الضفة الغربية و181 ألف في قطاع غزة. وتمثل الإناث الملتحقات بالتعليم (48.7%) من إجمالي الملتحقين بالتعليم. كما أظهرت النتائج أن عدد الأفراد الخريجين (15 سنة فأكثر) خلال نفس الفترة بلغ حوالي 300 ألف شخص، يمثلون 14.5% من إجمالي السكان (15 سنة فأكثر).

أعلى معدل للمشاركة في القوى العاملة بين الخريجين سجل لخريجي البكالوريوس فأعلى (88.4%)

تشير النتائج إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة وصلت إلى أعلى نسب لها بين الأفراد الذين انهوا دبلوم متوسط فأعلى، كذلك كانت عالية لخريجي التدريب أو التعليم المهني. فقد بلغت النسبة (88.4%) للأفراد الذين انهوا بكالوريوس فأعلى ويليها (76.3%) للأفراد الذين انهوا دبلوم متوسط ونفس النسبة لمن انهوا تدريب أو تعليم مهني. من

جانبا آخر، سجل الذكور الذين انهوا تدريب او تعليم مهني (تشمل الثانوية المهنية) أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة حيث بلغت النسبة (94.7%)، يليها الذين انهوا بكالوريوس فأعلى بواقع (93.3%) ثم الذين انهوا دبلوم متوسط بواقع (90.3%). بينما سجلت الإناث اللواتي انهين بكالوريوس فأعلى أعلى نسبة مشاركة بواقع (80.0%) ويليها اللواتي انهين دبلوم متوسط بواقع (59.7%) ثم اللواتي تلقين تدريب أو تعليم مهني بواقع (42.0%).

أعلى معدل للبطالة بين الخريجين سجل لخريجي التدريب/التعليم المهني (34.7%)

أشارت نتائج مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني إلى أن أعلى معدل للبطالة من بين المشاركين في القوى العاملة (الأفراد 15 سنة فأكثر) سجلت للأفراد الذين يحملون شهادة تعليم/تدريب مهني (34.7%)، (بواقع 31.0% في الضفة الغربية و40.7% في قطاع غزة). في حين سجل أدنى معدل للبطالة بين الأفراد الذين يحملون شهادة بكالوريوس فأعلى فقد بلغت النسبة (22.1%)، (بواقع 17.9% في الضفة الغربية و27.9% في قطاع غزة). كما أظهرت النتائج أن نسبة البطالة أعلى بين الإناث اللواتي انهين بكالوريوس فأعلى مقارنة مع الذكور، فقد بلغت (37.2%) و(14.6%) على التوالي. من جهة أخرى بينت النتائج أن النسبة الأعلى من العاطلين عن العمل بين فئة الشباب الفئة العمرية (15-29) سنة كانت بين الذين يحملون شهادة دبلوم متوسط فأعلى حيث بلغت نسبة البطالة بينهم (43.9%)، (بواقع 39.2% في الضفة الغربية و51.6% في قطاع غزة)، كما أن الشباب الذكور لديهم نسب بطالة أدنى من الإناث حيث بلغت (30.9%) و(58.4%) على التوالي.

أفاد أكثر من نصف الخريجين خلال الفترة 1987-2005 الذين لا يعملون ومستعدين للعمل (57.1%) انهم سجلوا في مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل وما زالوا بانتظار العمل (بواقع 50.0% في الضفة الغربية و65.3% في قطاع غزة)، (58.7% من الذكور و56.2% من الإناث).

من جهة أخرى كان هناك (12.8%) ممن سجلوا وحصلوا على عمل (بواقع 12.0% في الضفة الغربية و13.8% في قطاع غزة)، (13.5% من الذكور و12.4% من الإناث)، و(30.1%) لم يسجلوا في مكاتب العمل بواقع (38.0% في الضفة الغربية و20.9% في قطاع غزة)، (27.8% من الذكور و31.4% من الإناث)، ويعود السبب الرئيسي إلى أن 31.7% منهم لا يعرف عن وجود تلك المكاتب والسبب الذي يليه هو أن فرص العمل التي يوفرها غير مناسبة (26.3%).

أشارت النتائج إلى أن ثلث الخريجين خلال الفترة 1987-2005 (31.1%) منتسبين إلى اتحادات نقابات العمال أو جمعيات أو نوادي بواقع (37.7% من بين الذكور و23.2% من بين الإناث). حيث تصل نسبة المنتسبين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى (25.4%) و(40.6%) على التوالي. من جهة أخرى أظهرت النتائج انه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ارتفعت نسبة الملتحقين في النقابات/الجمعيات/النوادي، حيث أشارت البيانات إلى أن أعلى نسبة من بين المنتسبين إلى اتحادات نقابات العمال أو جمعيات أو نوادي سجلت بين الخريجين الذين يحملون شهادة بكالوريوس فأعلى حيث بلغت النسبة بينهم (37.1%) بواقع (31.5%) في الضفة الغربية و(45.2%) في قطاع غزة، ثم الذين يحملون شهادة دبلوم متوسط (24.4%) بواقع (18.4%) في الضفة الغربية و(34.4%) في قطاع غزة، وأخيراً الذين يحملون شهادة تعليم/تدريب مهني بنسبة (20.7%) بواقع (16.9%) في الضفة الغربية و(30.1%) في قطاع غزة.

الفصل الخامس

معايير المعيشة

يعرض هذا الفصل أهم المؤشرات المتعلقة بإنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية لعام 2005 من واقع بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة (2005/1/15 - 2006/1/14)، بهدف جمع بيانات تفصيلية حول إنفاق واستهلاك الأسرة من خلال دفتر التسجيل. كما يوفر المسح بيانات حول تركيبة المجتمع من خلال جمع بيانات حول الأفراد والأسر.

إنفاق الأسرة الشهري:

يزيد متوسط إنفاق الأسرة الكلي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة

بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة لعام 2005 في الأراضي الفلسطينية 583.8 ديناراً أردنياً، بواقع 615.5 ديناراً في الضفة الغربية و521.3 ديناراً أردنياً في قطاع غزة، حيث يزيد متوسط إنفاق الأسرة الكلي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة بنسبة (18.1%). كما أظهرت البيانات وجود فرق بين الضفة والقطاع في نسبة الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام من مجموع الإنفاق الكلي، إذ بلغت (33.1%) في الضفة الغربية و(36.4%) في قطاع غزة.

أما على مستوى نوع التجمع السكاني فقد أظهرت البيانات فروقا واضحة حسب نوع التجمع السكاني فمتوسط الإنفاق الشهري الأعلى كان في التجمعات الحضرية والأدنى في الريف. فقد بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري في المخيمات 540.8 ديناراً وفي الريف 503.1 ديناراً مقابل 638.8 ديناراً في التجمعات الحضرية. وتتماثل نسبة الإنفاق على الطعام من مجموع الإنفاق الكلي بين الريف والمخيمات، وهي نسبة ترتفع عن مثيلتها في الحضر. حيث بلغت نسبة الإنفاق على الطعام في الحضر (33.1%)، بينما بلغت (35.4%) و(35.6%) في الريف والمخيمات على التوالي.

إنفاق الفرد الشهري:

يزيد متوسط إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية (102 دينار) عن مثيله في قطاع غزة (69.6 دينار)

أظهرت نتائج المسح وجود فرق واضح في متوسط الإنفاق الشهري للفرد في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث بلغ متوسط إنفاق الفرد في الضفة الغربية (102 ديناراً) مقابل (69.6 ديناراً) في قطاع غزة، بزيادة مقدارها (46.6%).

أما على مستوى نوع التجمع السكاني فقد بلغ متوسط الإنفاق الشهري للفرد 97.7 ديناراً في المناطق الحضرية، و82.6 ديناراً في الريف، و74.3 ديناراً في المخيمات.

كما أشارت بيانات المسح أن الفجوة في متوسط إنفاق الأسرة والفرد بين وسط الضفة الغربية من جهة وباقي المناطق من جهة أخرى ما زالت كبيرة لصالح وسط الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري لعام 2005 في وسط الضفة 141.8 ديناراً أردنياً مقابل 92.2 ديناراً أردنياً في شمال الضفة الغربية و74.4 ديناراً أردنياً في جنوب الضفة

الغربية. والجدول التالي يعرض متوسط إنفاق الأسرة الشهري على مجموعات السلع والخدمات للأعوام (1996-1998)، 2001، 2004 و2005.

جدول (5-1): متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة

السنة						مجموعات السلع والخدمات
2005	2004	2001	1998	1997	1996	
199	193	183	220	223	229	الإنفاق النقدي على الطعام
42	35	34	46	50	50	الملابس
52	53	51	40	41	39	المسكن
37	32	32	30	33	39	التجهيزات المنزلية
21	29	19	21	23	21	الرعاية الطبية
78	69	60	55	62	64	وسائل النقل والاتصالات
19	18	26	19	20	20	التعليم
15	13	17	17	16	18	النشاطات الترفيهية والثقافية
15	13	12	11	12	13	العناية الشخصية
106	80	77	88	99	99	سلع أخرى*
584	535	511	547	579	592	الإنفاق النقدي الكلي

* تشمل التبغ والسجائر، والتحويلات النقدية، والضرائب، والإنفاق على سلع وخدمات غير الطعام ونفقات غير استهلاكية أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة (2006/1/14-2005/1/15). رام الله - فلسطين

الفقر (1):

63.1% من الأسر في قطاع غزة يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني

بلغت نسبة الفقر بين الأسر الفلسطينية (29.5%) خلال العام 2005، بواقع (22.3%) في الضفة الغربية و(43.7%) في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني حوالي (51.5%) من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية بواقع (45.7%) في الضفة الغربية و(63.1%) في قطاع غزة.

كما تبين أن حوالي (18.1%) من أسر الأراضي الفلسطينية تعاني من الفقر الشديد (المدقع)، بواقع (13.1%) في الضفة الغربية و(27.9%) في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر الشديد حوالي (40.2%)، بواقع (34.5%) في الضفة الغربية و(51.6%) في قطاع غزة.

على صعيد التجمع السكاني فقد أظهرت نتائج أنماط الاستهلاك بين الأسر في الأراضي الفلسطينية أن (39.9%) من أسر المخيمات تعاني من الفقر، ويعتبر هذا الانتشار أعلى من معدل الفقر السائد في المناطق الريفية (32.5%) والحضر (24.9%). وربما يعود ارتفاع معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين إلى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الإعالة وكبير حجم الأسرة بين أسر المخيمات مقارنة مع غيرها من الأسر في المناطق الحضرية والريفية،

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الفقر في الأراضي الفلسطينية 2005. تقرير النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

علاوة على ارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة ككل، (قطاع غزة يشهد أعلى معدلات للفقر بغض النظر عن نوع التجمع السكاني). كما تظهر البيانات أن الجزء الأكبر من الفقراء من حيث العدد يتواجد في المناطق الحضرية تليها المناطق الريفية ومن ثم مخيمات اللاجئين. فقد أظهرت البيانات أن (46.5%) من مجموع الأسر الفقيرة يتواجد في المناطق الحضرية تليها المناطق الريفية (32.1%) ومن ثم في مخيمات اللاجئين (21.4%). وفيما يلي أهم مؤشرات الفقر في الأراضي الفلسطينية لعام 2005، وفقاً لكل من أنماط الإنفاق والدخل:

جدول (5-2): نسب الفقر وفقاً لأنماط الإنفاق الحقيقية ودخل الأسرة الشهري حسب بعض المتغيرات، 2005

وفقاً لمتوسطات الدخل		وفقاً لأنماط الإنفاق الحقيقية للأسر		المتغيرات
الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	
المنطقة				
40.2	51.5	18.1	29.5	الأراضي الفلسطينية
34.5	45.7	13.1	22.3	الضفة الغربية
51.6	63.1	27.9	43.7	قطاع غزة
التجمع السكاني				
37.5	47.9	15.0	24.9	حضر
41.5	54.0	21.0	32.5	ريف
47.5	59.6	23.3	39.9	مخيمات
جنس رب الأسرة				
39.7	51.2	18.2	29.8	ذكر
48.0	56.0	16.2	25.0	أنثى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2005. تقرير النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين

الفصل السادس

الواقع التعليمي

يعرض هذا الفصل أهم مؤشرات الواقع التعليمي في الأراضي الفلسطينية والمتعلقة بالتحصيل العلمي، ومعرفة القراءة والكتابة، وعدد المدارس والمعلمين والطلبة.

التحصيل العلمي:

ارتفاع نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية مقابل الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة، 2005 أن نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى قد بلغت (7.5%)، أما نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فبلغت (14.4%).

وأظهرت النتائج أن هناك تمايزاً بين الذكور والإناث في التحصيل العلمي، فقد بلغت نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى (9.2%) مقابل (5.8%) للإناث. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور (10.5%) مقارنة مع (18.4%) للإناث.

جدول (6-1): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس، 2005

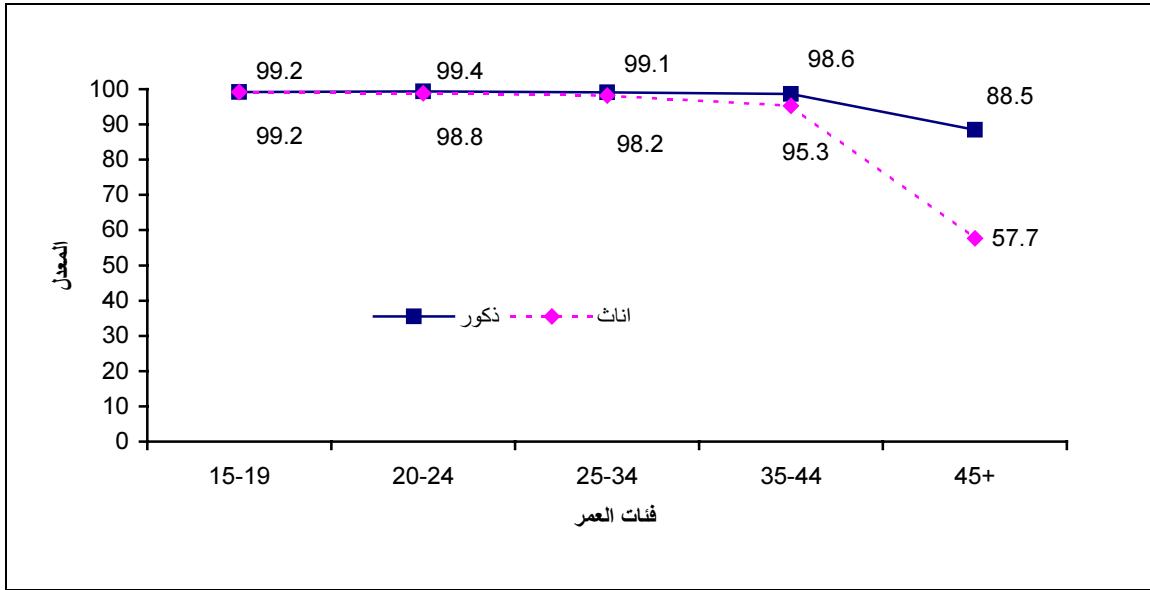
الحالة التعليمية	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين
أمية	11.1	3.1	7.1	11.6	3.0	7.2	10.3	3.3	6.7
ملم	7.3	7.4	7.3	8.2	7.3	7.8	5.4	7.5	6.5
ابتدائي	17.4	19.7	18.6	18.6	21.1	19.9	15.3	17.2	16.2
إعدادي	34.9	36.3	35.6	35.2	38.0	36.6	34.1	33.1	33.6
ثانوي	19.1	19.5	19.3	16.2	17.4	16.8	24.6	23.4	24.0
دبلوم متوسط	4.4	4.8	4.6	4.5	4.9	4.7	4.4	4.7	4.6
بكالوريوس فأعلى	5.8	9.2	7.5	5.7	8.3	7.0	5.9	10.8	8.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2005. رام الله - فلسطين

نسبة الإناث الأميات حوالي أربع أضعاف نسبتهم لدى الذكور

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة والذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال عام 2005 أن نسبة الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في الأراضي تبلغ (7.1%)، وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور (3.1%)، في حين بلغت بين الإناث (11.1%). وأظهرت هذه النتائج تفاوتاً في نسبة الأمية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت (6.7%) في قطاع غزة و(7.2%) في الضفة الغربية. لكن هذا الواقع لا ينطبق على كلا الجنسين، فقد أظهرت النتائج أن نسبة الأمية بين الذكور في قطاع غزة أعلى من مثلتها في الضفة الغربية (3.3% في قطاع غزة و3.0% في الضفة الغربية)، بينما تقل نسبة الأمية بين الإناث 15 سنة فأكثر في قطاع غزة عن مثلتها في الضفة الغربية (10.3% و11.6% على التوالي). وقد يعود السبب في هذا التفاوت إلى ارتفاع نسبة السكان اللاجئين في قطاع غزة، وتوفر مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بعد النكبة مباشرة، في الوقت الذي لم يكن يتوفر فيه مدارس في بعض التجمعات السكانية الريفية في الضفة الغربية، وخاصة أن السكان الريفيين يشكلون نسبة مرتفعة من سكان الضفة الغربية.

شكل (6-1): معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب فئات العمر والجنس، 2005



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2005. رام الله - فلسطين

جدول (6-2): معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والمنطقة، 2005

المنطقة	المنطقة		الجنس
	قطاع غزة	الضفة الغربية	
كلا الجنسين	93.3	92.8	92.9
ذكور	96.7	97.0	96.9
إناث	89.7	88.4	88.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2005. رام الله - فلسطين

المدارس:

بينت النتائج المستمدة من قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2006/2005 بان هناك 2,277 مدرسة في الأراضي الفلسطينية، وان عدد الطلبة في هذه المدارس هو 1,067,489 طالباً وطالبة يدرسون في 31,019 شعبة ويقوم بتدريسهم 40,957 معلماً ومعلمة.

جدول (3-6): مؤشرات التعليم العام في العام الدراسي، 2006/2005

المنطقة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	
			المدارس
562	1,715	2,277	المجموع
346	1,380	1,726	حكومة
187	92	279	وكالة
29	243	272	خاصة
			الطلبة
434,007	633,482	1,067,489	كلا الجنسين
218,422	316,606	535,028	ذكور
215,585	316,876	532,461	إناث
			الشعب
10,563	20,456	31,019	المجموع
4,480	8,124	12,604	ذكور
4,276	8,448	12,724	إناث
1,807	3,884	5,691	مختلطة
			المعلمون
14,861	26,096	40,957	كلا الجنسين
7,308	11,326	18,634	ذكور
7,553	14,770	22,323	إناث

ملاحظة: البيانات لا تشمل مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية في محافظة القدس.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2006/2005 - وزارة التربية والتعليم العالي.

رام الله - فلسطين

الفصل السابع

الثقافة واستخدام تكنولوجيا المعلومات

يعرض هذا الفصل أهم المؤشرات حول الثقافة واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية وذلك بناء على المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2006، وذلك من حيث امتلاك الحاسوب، الإنترنت، اقتناء الأدوات الترفيهية واستخدامها، النشاطات الثقافية.

الحاسوب:

32.8%، من الأسر الفلسطينية تمتلك جهاز حاسوب

تشير نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2006 أن نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في الأراضي الفلسطينية (32.8%)، (بواقع 33.9% في الضفة الغربية مقابل 30.8% في قطاع غزة). وبلغت نسبة الأسر المقتنية للاقط الفضائي (ستالايت) (80.4%) على مستوى الأراضي الفلسطينية، (بواقع 82.7% في الضفة الغربية، و 75.9% في قطاع غزة).

أظهرت النتائج أن (62.7%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية التي يتوفر لديها جهاز حاسوب قامت بشراثة من أجل استخدامه لأغراض التعلم، في حين (17.5%) من الأسر اقتنت جهاز الحاسوب لأغراض الترفيه، و(8.4%) لاستخدامه لأغراض العمل، و(7.1%) من الأسر اقتنته لتنمية المهارات والقدرات على استخدام الحاسوب، و(4.0%) من الأسر اقتنت الحاسوب للنفاز للإنترنت، و(0.3%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية اقتنت الحاسوب لأغراض أخرى متنوعة.

فيما يتعلق بالأسباب الرئيسية وراء عدم اقتناء الأسرة في الأراضي الفلسطينية لجهاز حاسوب، أشارت النتائج أن السبب الأول يعود إلى ارتفاع سعر أجهزة الحاسوب (77.7%)، (بواقع 75.5% على مستوى الضفة الغربية، مقابل 81.9% على مستوى قطاع غزة). والسبب الثاني يعود إلى عدم وجود فرد مؤهل لاستخدام الحاسوب (38.6%)، (بواقع 40.9% في الضفة الغربية، مقابل 34.3% في قطاع غزة).

أما بخصوص استخدام الحاسوب بين الأفراد (10 سنوات فأكثر)، أشارت النتائج إلى أن (50.9%) من الأفراد في الأراضي الفلسطينية يستخدمون الحاسوب، (بواقع 51.8% في الضفة الغربية، مقابل 49.5% في قطاع غزة)، (وبواقع 55.3% للذكور، و46.4% للإناث).

وفيما يتعلق بمكان استخدام الحاسوب، أظهرت النتائج أن (52.0%) من الأفراد يستخدمونه في البيت، يليه المدرسة أو الجامعة بنسبة (21.0%)، و(8.2%) من الأفراد يستخدمون الحاسوب في العمل، و(7.1%) من الأفراد يستخدمونه في كل من مقاهي الإنترنت وبيوت الأصدقاء، و(4.6%) من الأفراد يستخدمون الحاسوب في أماكن أخرى.

أشارت البيانات إلى أن (39.7%) من مستخدمي الحاسوب (10 سنوات فأكثر) يستخدمونه بغرض التسلية والترفيه، (بواقع 38.7% في الضفة الغربية، مقابل 41.5% في قطاع غزة)، و(38.7%) يستخدمونه بهدف الدراسة والتعلم، (بواقع 39.4% في الضفة الغربية، مقابل 37.5% في قطاع غزة). في حين كان هناك (10.0%) يستخدمونه بهدف النفاذ للإنترنت، (بواقع 10.3% في الضفة الغربية، و9.4% في قطاع غزة). أما مستخدمي الحاسوب لأغراض العمل فقد كانت نسبتهم (8.8%)، (بواقع 8.9% في الضفة الغربية، مقابل 8.7% في قطاع غزة)، و(2.4%) يستخدمون بيئة النوافذ و(0.4%) يستخدمونه لأغراض أخرى.

وبخصوص وقت الاستخدام الرئيسي للحاسوب بين الأفراد (10 سنوات فأكثر). أظهرت النتائج إلى أن (43.7%) يستخدمونه ما بين الساعة (15:00 - 20:00)، و(33.6%) ما بين الساعة (8:00 - 15:00)، و(22.7%) بعد الساعة الثامنة مساءً.

الإنترنت:

15.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لديها اتصال بالإنترنت

الاتصال بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، فقد بينت النتائج أن (15.9%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية لديها اتصال بالإنترنت، (بواقع 15.7% في الضفة الغربية، و16.2% في قطاع غزة). كما أشارت النتائج إلى أن نصف الأفراد (10 سنوات فأكثر) يعرفون استخدام الإنترنت (49.9%)، بينما (18.4%) من الأفراد يستخدمون الإنترنت فعلاً، وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث بشكل ملحوظ، حيث بلغت للذكور والإناث (23.6%، و13.1%) على التوالي. وفيما يتعلق بالمكان الرئيسي لاستخدام الإنترنت، أشارت النتائج إلى أن (49.6%) من الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، يستخدمونها أكثر شيء في البيت، مع وجود تفاوت كبير بين الذكور والإناث (43.6%، و60.6%) على التوالي.

أما فيما يتعلق بالهدف الرئيسي من استخدام الإنترنت فقد كانت الدراسة والتسلية والاطلاع على رأس قائمة الأهداف الرئيسية لاستخدامها، حيث بلغت النسبة (19.3%، 16.5%، 15.4%) على التوالي، وتتفاوت هذه النسب مقارنة بين الذكور والإناث، حيث بلغت للذكور (12.8%، 20.0%، 16.5%) على التوالي، فيما بلغت للإناث (31.2%، 9.9%، 12.3%) على التوالي.

أما بخصوص وقت الاستخدام الرئيسي للإنترنت فإن ما نسبته (39.6%) يستخدمونها ما بين الساعة الثالثة بعد الظهر ولغاية الساعة الثامنة مساءً، و(36.7%) يستخدمون الإنترنت بعد الساعة الثامنة مساءً.

وفيما يتعلق بالأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت ولديهم بريد إلكتروني، فقد بلغت نسبتهم (58.3%)، (بواقع 57.4% في الضفة الغربية، و60.0% في قطاع غزة). وقد تفاوتت هذه النسبة ما بين الذكور والإناث حيث بلغت (63.0%) للذكور، و(49.6%) للإناث. وبينت النتائج أن الغالبية العظمى من الأفراد الذين يمتلكون بريد إلكتروني في الأراضي الفلسطينية يستخدمونه لأغراض المراسلات الشخصية (93.1%)، (بواقع 95.1% في الضفة الغربية، و89.3% في قطاع غزة).

وحول وجهة نظر الأسر بخصوص ما تدفعه شهرياً مقابل خدمة الإنترنت في البيت، فقد أشارت النتائج إلى أن (60.3%) من الأسر ترى أن ما تدفعه مناسباً، و(24.3%) من الأسر تعتبره كثيراً، و(11.3%) من الأسر تعتبر ما تدفعه شهرياً مقابل خدمة الإنترنت كثيراً جداً، في حين (4.0%) من الأسر تعتبر ما تدفعه شهرياً قليلاً مقابل خدمة الإنترنت.

اقتناء الأدوات الترفيهية واستخدامها:

كما أشارت النتائج أن (50.8%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية لديها خط هاتف، (بواقع 53.5% في الضفة الغربية مقابل 45.6% في قطاع غزة). فيما أشارت النتائج إن (81.0%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية يتوفر لديها خط خلوي واحد على الأقل، (بواقع 82.1% على مستوى الضفة الغربية مقابل (78.6%) على مستوى قطاع غزة. فيما أشارت النتائج أن (37.7%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يمتلكون خط هاتف خلوي، (بواقع 41.9% من الأفراد في الضفة الغربية مقابل 30.1% من الأفراد في قطاع غزة). فيما بلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز تلفزيون (95.3%) في الأراضي الفلسطينية، (بواقع 96.3% في الضفة الغربية مقابل 93.4% في قطاع غزة).

جدول (7-1): نسبة الأسر التي يتوفر لديها بعض أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب المنطقة، 2006

المنطقة			أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	
30.8	33.9	32.8	جهاز حاسوب
45.6	53.5	50.8	خط هاتف
16.2	15.7	15.9	خدمة الإنترنت في البيت
78.6	82.1	81.0	هاتف خلوي
80.2	80.9	80.6	جهاز راديو
7.4	12.0	10.4	جهاز فيديو رقمي
75.9	82.7	80.4	لاقط فضائي
93.4	96.3	95.3	جهاز تلفزيون
10.8	24.1	19.6	جهاز فيديو

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2006. رام الله - فلسطين.

النشاطات الثقافية:

10.0% من الأفراد 10 سنوات فأكثر يطالعون الصحف اليومية مقابل 32.9% يستمعون للراديو

الصحف اليومية

أشارت النتائج إلى أن (9.5%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية تحصل على الصحف اليومية دائماً، و(30.4%) أحياناً، و(60.1%) لا تحصل على الصحف اليومية، كما أشارت النتائج إلى أن (10.0%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يطالعون الصحف اليومية دائماً، و(35.1%) أحياناً، و(54.9%) لا يطالعون الصحف اليومية، علماً بأن هناك اختلاف طفيف في هذه النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أما على مستوى الجنس تتوزع نسبة الذين يطالعون الصحف اليومية دائماً (بواقع 12.6% للذكور مقابل 7.4% للإناث).

المجلات

أشارت النتائج الى أن (3.9%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية تحصل على المجلات دائماً، و(19.9%) أحياناً، و(76.2%) لا تحصل على المجلات، كما أشارت النتائج الى أن (5.6%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يطالعون المجلات دائماً، و(30.6%) أحياناً، و(63.8%) لا يطالعون المجلات، اما على مستوى الجنس تتوزع نسبة الذين يطالعون المجلات دائماً (بواقع 5.1% للذكور مقابل 6.1% للإناث).

الاستماع للراديو

أشارت النتائج الى أن (38.8%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يستمعون للراديو دائماً، و(33.6%) أحياناً، و(27.6%) لا يستمعون للراديو علماً بأن هناك اختلاف ملحوظ في هذه النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، اما على مستوى الجنس تتوزع نسبة الذين يستمعون للراديو دائماً (بواقع 38.7% للذكور مقابل 38.9% للإناث).

زيارة مؤسسات ثقافية

تشير نتائج المسح أن (60.6%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يترددون على دور العبادة و(15.3%) يحضرون نشاطات ثقافية و(9.5%) يترددون على النوادي الرياضية و(8.4%) يترددون على المكتبات العامة و(3.1%) يترددون على الحفلات الموسيقية و(0.6%) يترددون على مؤسسات ثقافية أخرى مثل دور السينما والمسارح والمتاحف.

ممارسة نشاطات ثقافية

بينت النتائج أن (23.8%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية يحضرون ندوات ومحاضرات عامة، و(17.3%) يمارسون الرسم، و(16.8%) يمارسون الكتابة. أظهرت النتائج أن (6.2%) من الأفراد (10 سنوات فأكثر) منتسبون لناد رياضي، (بواقع 6.9% في الضفة الغربية مقابل 5.0% في قطاع غزة). وأن (6.0%) من الأفراد منتسبون لجمعيات خيرية، (بواقع 4.6% في الضفة الغربية مقابل 8.5% في قطاع غزة). وأن (7.6%) من الأفراد منتسبون لاتحاد أو نقابة، (بواقع 5.9% في الضفة الغربية مقابل 10.7% في قطاع غزة). كما أشارت النتائج إلى أن (3.9%) من الأفراد منتسبون لمكتبة عامة، (بواقع 4.0% في الضفة الغربية مقابل 3.7% في قطاع غزة). بينما (3.1%) من الأفراد منتسبون لنادي ثقافية، وهي نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول (7-2): مؤشرات ثقافية مختارة للأفراد (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والمنطقة، 2006

المنطقة			المؤشر والجنس
قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	
			كلا الجنسين
42.9	46.3	45.1	يقرا الصحف
40.1	34.0	36.2	يقراً المجلات
93.1	95.5	94.6	يشاهد التلفزيون
49.1	45.7	46.9	مشاهدة محطات التلفزيون المحلية
79.3	68.5	72.4	الاستماع للراديو
76.9	57.6	64.5	الاستماع للإذاعات المحلية
51.8	42.8	46.0	الاستماع لصوت فلسطين
			ذكور
42.8	51.9	48.6	يقراً الصحف
35.5	32.0	33.2	يقراً المجلات
94.1	96.4	95.6	يشاهد التلفزيون
50.4	47.9	48.8	يشاهد محطات التلفزيون المحلية
80.8	70.3	74.1	يستمتع للراديو
76.9	58.8	65.2	يستمتع للإذاعات المحلية
52.5	44.3	47.2	يستمتع لصوت فلسطين
			إناث
43.1	40.7	41.5	تقرا الصحف
44.7	36.2	39.2	تقراً المجلات
92.0	94.5	93.6	تشاهد التلفزيون
47.8	43.4	45.0	تشاهد محطات التلفزيون المحلية
77.8	66.7	70.7	تستمع للراديو
76.9	56.4	63.7	تستمع للإذاعات المحلية
51.1	41.3	44.8	تستمع لصوت فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2006. رام الله - فلسطين.

الفصل الثامن

الواقع الصحي

يعرض هذا الفصل مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالصحة العامة وصحة الأم والطفل، وواقع الخدمات الصحية، والتي تعكس واقع الحياة الصحية في الأراضي الفلسطينية، وتشمل المؤشرات النفاضلية المتعلقة بالصحة العامة كالتغطية بنظام التأمين الصحي، التدخين والإصابة بالأمراض المزمنة، انتشار الإعاقة. ومؤشرات أخرى متعلقة بصحة الأم والطفل كالرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة، مكان الولادة، الرضاعة الطبيعية، وتغذية الأطفال.

واقع الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية:

يتكون قطاع الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية من أربعة قطاعات رئيسية، هي:

وزارة الصحة الفلسطينية:

أولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماماً خاصاً للقطاع الصحي، حيث اعتبرته ثاني أهم قطاع بعد التعليم في خطتها التنموية، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالصحة وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية. وتشرف وزارة الصحة حالياً على (31.6%) من المستشفيات العامة، وعلى (57.7%) من مجموع الأسرة في العام 2005 ، وعلى (56.5%) من عيادات الرعاية الصحية الأولية في العام 2004.

وكالة الغوث الدولية (الاونروا):

تشرف وكالة الغوث الدولية على مستشفى واحد، وعلى (1.25%) من مجموع الأسرة في العام 2005 ، وعلى (7.3%) تقريباً من عيادات الرعاية الصحية الأولية في العام 2004.

المنظمات غير الحكومية:

لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً كبيراً في تقديم خدمات الرعاية الصحية أثناء فترة السيطرة الإسرائيلية على الخدمات الصحية، خاصة في المناطق الريفية النائية وللغئات المهمشة والفقيرة، حيث تقدم الخدمات الصحية مقابل رسوم رمزية. وقد برز دور هذه المنظمات خلال الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، على الرغم من السياسة التي فرضها الاحتلال العسكري، والتي وقفت عائقاً أمام تنمية خدمات الرعاية الصحية للفلسطينيين. وقد تميز هذا القطاع بأعلى عدد من الأطباء العاميين والمختصين نسبة إلى عدد العيادات التي يشرف عليها. يشرف هذا القطاع على (35.5%) من المستشفيات العامة في الأراضي الفلسطينية، وعلى (29.8%) من مجموع الأسرة في العام 2005، وعلى (36.3%) من عيادات الرعاية الأولية في العام 2004.

القطاع الخاص:

يشرف هذا القطاع على (31.6%) من المستشفيات العامة، وعلى (11.0%) من مجموع الأسرة في العام 2005. وقد بدأ القطاع الخاص بالنمو والتوسع خاصة بعد تسلم السلطة الوطنية للنظام الصحي في فلسطين.

جدول (8-1): توزيع مؤسسات الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية حسب القطاع الصحي المشرف 2004، 2005

القطاع المشرف	عدد المستشفيات 2005	عدد الأسرة 2005	عيادات الرعاية الأولية 2004
وزارة الصحة	24	2,887	413
وكالة الغوث الدولية	1	63	53
المنظمات غير الحكومية	27	1,492	265
القطاع الخاص	24	565	-
المجموع	76	5,007	731

-: البيانات غير متوفرة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات إحصاءات الصحة 2005. رام الله - فلسطين.
وزارة الصحة، 2005. التقرير السنوي 2004.

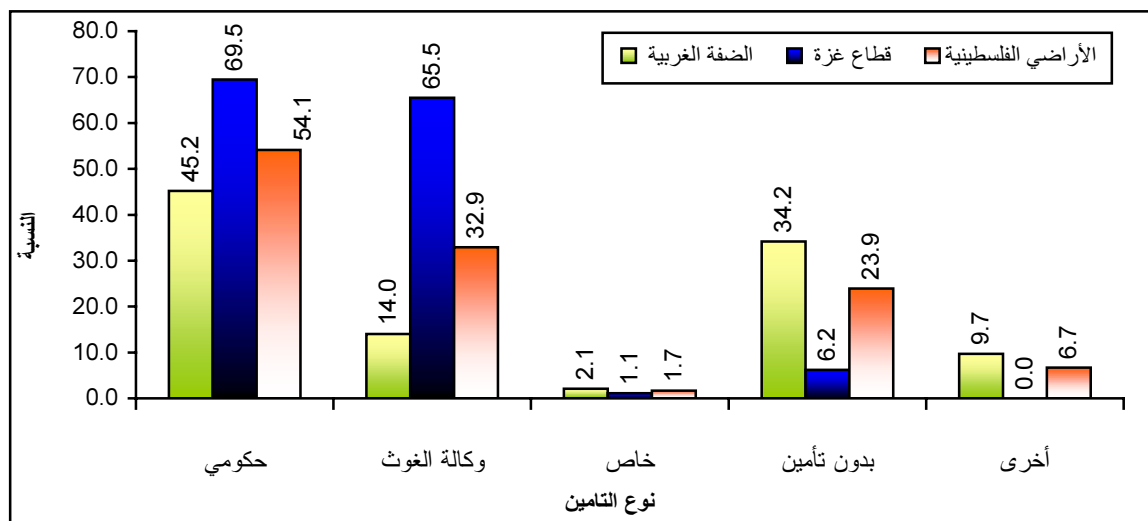
الصحة العامة:

في إطار الحديث عن الأولويات الوطنية فإنه من غير الممكن التغاضي عن قضايا الصحة العامة. ولعل الوضع في فلسطين أكثر حساسية بسبب الظروف غير الاعتيادية والتقلبات السياسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، وما سببته من آثار سلبية وإهمال للخدمات الصحية. وفيما يلي عرض لمجموعة من البيانات المختارة من المسح الصحي الديمغرافي - 2004 الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تم التركيز على قضايا أساسية في مجال الصحة العامة مثل؛ التغطية بالتأمين الصحي، والتدخين، والإصابة بالأمراض المزمنة، وانتشار الإعاقة.

• التأمين الصحي:

تعتبر التغطية بالتأمين الصحي واحدة من أبرز المجالات الشائكة في النظام الصحي الفلسطيني. ويعود ذلك إلى ندرة الموارد الوطنية بالإضافة إلى تنوع الأمراض واسعة الانتشار، مما يعيق توفير رزم تأمين صحي وطني شاملة للجمهور الفلسطيني. يندرج تحت مظلة التأمين الصحي الحكومي تأمين وزارة الصحة والضمان الاجتماعي باستثناء العسكريين، يندرج التأمين المقدم لجميع العاملين في مختلف مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات المرتبطة بها، تحت مظلة تأمين وزارة الصحة.

شكل (8-1): نسبة المؤمنین حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة، 2004



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004. رام الله - فلسطين

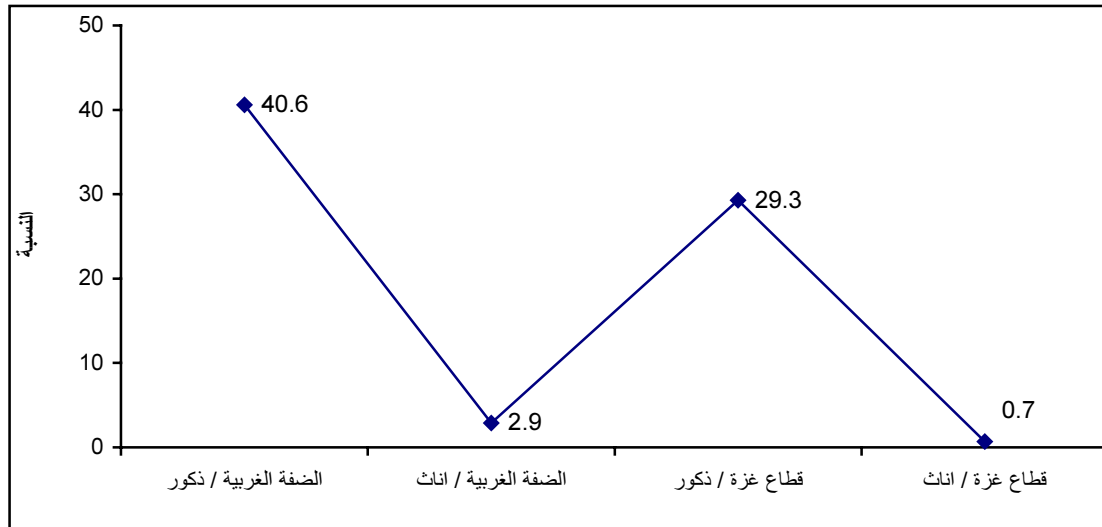
من الواضح أن هناك فجوة على صعيد المنطقة فيما يتعلق بتغطية التأمين الصحي، ويظهر ذلك جلياً في نسبة الأفراد غير المشمولين في نظام التأمين الصحي، حيث تزيد هذه النسبة حوالي 5 أضعاف في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة وذلك بالاستناد إلى بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004.

• التدخين:

تشير بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004 أن (20.0%) من الأفراد في الفئة العمرية 12 سنة فأكثر يمارسون التدخين، مع وجود فارق ملحوظ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تزيد النسبة في الضفة الغربية عن قطاع غزة بحوالي (7.0%). وعند الأخذ بعين الاعتبار أن الأفراد المقيمين في قطاع غزة يعيشون ظروفًا حياتية أكثر وطأة وصعوبة من المقيمين في الضفة الغربية، فإن هذه النتيجة تضعف من الافتراض القائل بأن التدخين يشكل متفاساً من التوتر ومهدداً لحالات الضغط النفسي.

وبالنظر إلى توزيع المدخنين حسب المنطقة والجنس، يمكن القول إن الذكور في الضفة الغربية هم الأكثر ممارسةً للتدخين، حيث تصل نسبة الذين يمارسون التدخين من بينهم إلى حوالي (40.6%). في الوقت نفسه، تعتبر الإناث في قطاع غزة الأقل ممارسةً للتدخين، بنسبة تصل إلى حوالي (0.7%). أما في الضفة الغربية، فإن نسبة الإناث اللواتي يمارسن التدخين تصل إلى حوالي (2.9%)، أي أكثر بحوالي أربعة أضعاف من نظيرتهن في قطاع غزة.

شكل (2-8): نسبة الأفراد (12 سنة فأكثر) المدخنون حسب المنطقة والجنس، 2004

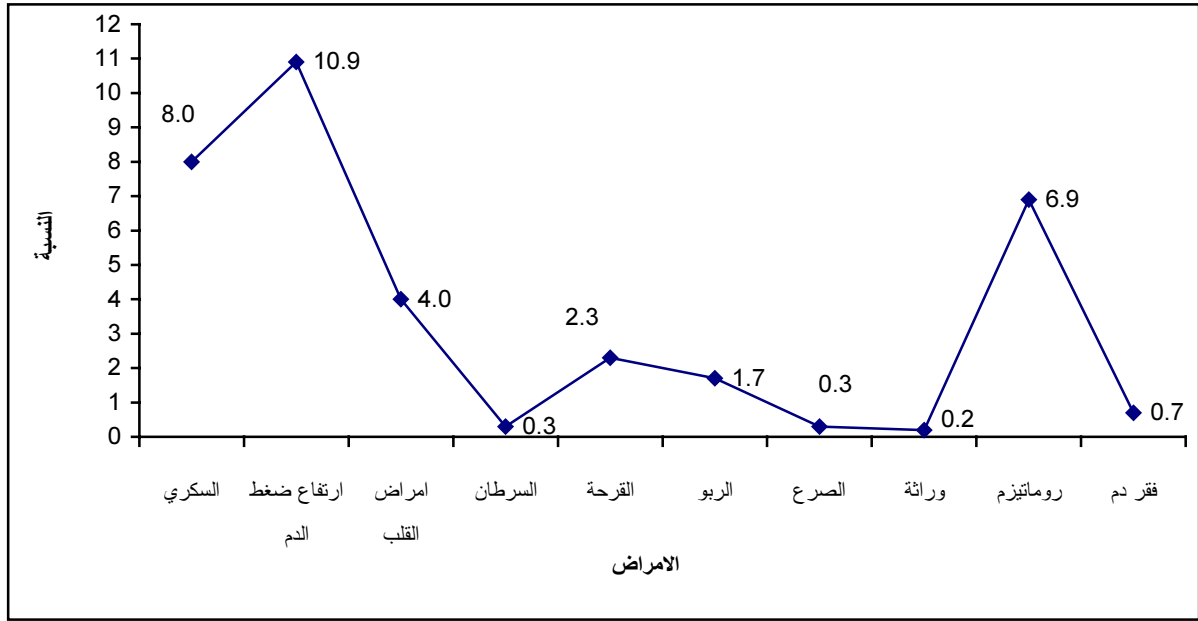


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004. رام الله - فلسطين

• الأمراض المزمنة:

أشارت نتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004 إلى أن ما نسبته (92.3%) من السكان الفلسطينيين لا يعانون من أية أمراض مزمنة. أما أولئك الذين أجابوا بأنهم يعانون على الأقل من أحد هذه الأمراض ويتلقون علاجاً لها فبلغت (7.7%)، وقد أشاروا إلى أنهم تلقوا علاجاً لأمراض مثل السكري، وضغط الدم، والسرطان، والقرحة، والأزمة، والصرع. وقد احتل ضغط الدم والسكري المرتبتين الأولى والثانية بين الأمراض المزمنة التي أشار المبحوثون إلى أنهم تلقوا علاجاً لها.

شكل (8-3): نسبة الأفراد الذين أشاروا إلى أنهم تلقوا علاجاً للأمراض المزمنة حسب نوع المرض، 2004



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004. رام الله - فلسطين

وبمقارنة الضفة الغربية مع قطاع غزة فإن الأمراض المزمنة تنتشر بشكل أكبر بين سكان الضفة الغربية منها بين سكان قطاع غزة. كما أن انتشار أمراض القلب والقرحة في الضفة الغربية يفوق انتشارها في قطاع غزة بحوالي الضعفين.

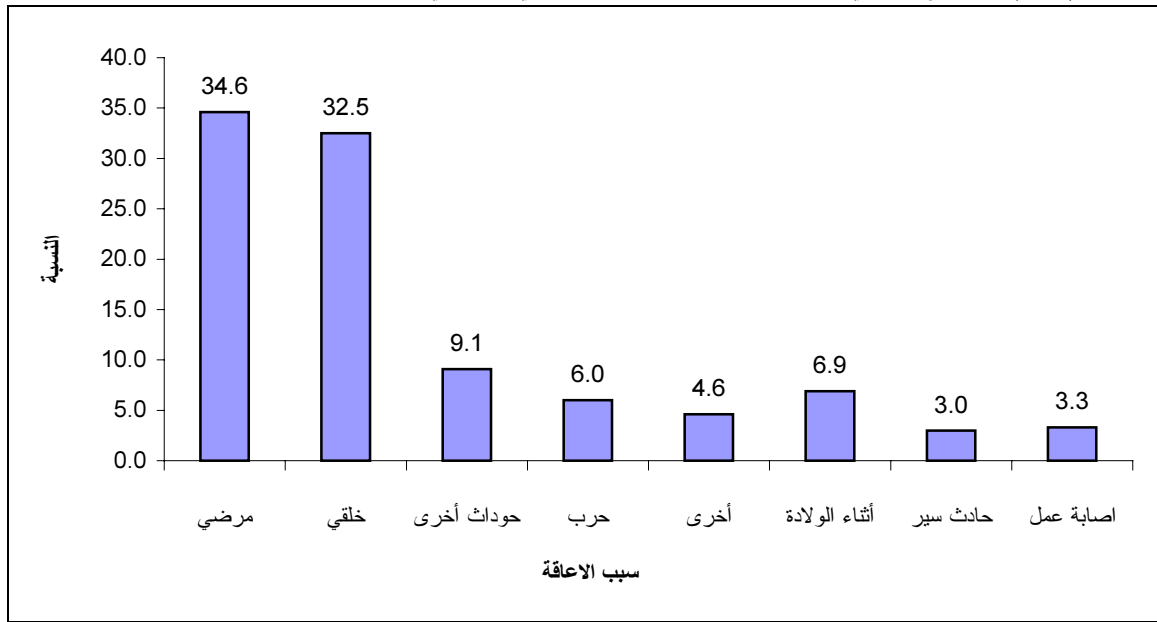
ويتضح أنه مقارنةً بحوالي (6.6%) من الذكور الذين يعانون من أمراض مزمنة، هنالك نسبة أعلى بين الإناث (8.9%) يعانون من نفس الأمراض. وبشكل خاص، تشير هذه البيانات إلى أن الإناث يعانون أكثر من الرجال بمعدل الضعفين من أمراض ضغط الدم. كما أن الإناث تعاني أكثر من الذكور من أمراض القلب. إلا أن الصورة تتعكس فيما يتعلق بأمراض القرحة، والصرع. أما بالنسبة للسرطان، فإن الوضع متشابه لدى كل من الذكور والإناث.

• انتشار الإعاقة:

أشارت بيانات المسح الصحي الديمغرافي 2004 إلى أن نسبة الأفراد الذين يعانون من الإعاقة في الأراضي الفلسطينية حوالي (1.7%)، بواقع (1.7%) في الضفة الغربية و(1.6%) في قطاع غزة.

وأوضحت البيانات أن نسب انتشار الإعاقة بمختلف أنواعها في الأراضي الفلسطينية بين الذكور أعلى منها بين الإناث. وبينت النتائج أن الإعاقة الحركية هي الأكثر انتشاراً والتي بلغت نسبتها (30.9%) من مجمل الإعاقات، يليها الإعاقة البصرية (16.9%)، ثم الإعاقة العقلية (12.5%). كما أظهرت النتائج أن الإعاقة لأسباب مرضية كانت الأكثر انتشاراً بين المعاقين حيث بلغت (34.6%) من مجمل المعاقين، يليها لأسباب خلقية (32.5%)، ثم الإعاقة بسبب حادث (12.1%)، أما الإعاقة بسبب الحرب بما فيها الانتفاضة فبلغت (6.0%) من مجموع الإعاقات.

شكل (8-4): التوزيع النسبي للأفراد الذين يعانون من إعاقة في الأراضي الفلسطينية حسب سبب الإعاقة، 2004



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004. رام الله - فلسطين

رعاية الأمومة والطفولة:

الحمل والولادة حدث مميز في حياة المرأة، لذلك كان لزاما التعامل مع هذا الحدث بعناية شديدة، فبقدر ما هي عملية بيولوجية بقدر ما تحمل من مخاطر على حياة الأم والطفل. تعتبر رعاية الأم والطفل من المحاور الأساسية في خدمات الصحة الإنجابية التي تساهم بشكل كبير في التقليل من وفيات الأمومة وحديثي الولادة ومن نسبة المضاعفات والأمراض الناجمة عن الحمل والولادة. وفيما يلي عرض لبعض النتائج المستقاة من بيانات المسح الصحي الديمغرافي - 2004.

• الرعاية أثناء الحمل:

تعتبر المتابعة الصحية أثناء الحمل فرصة لكشف ومعالجة المشاكل الصحية التي كانت تعاني منها الحامل أصلاً، أو المشاكل التي قد تحدث نتيجة الحمل. وقد أشارت نتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004 إلى أن (96.5%) من آخر ولادتين خلال الفترة (2001 - 2003) قد تلقت أمهاتهم رعاية أثناء الحمل. تجدر الإشارة هنا، أنه بالرغم من ارتفاع نسبة تلقي الرعاية أثناء الحمل لكن يبقى التساؤل حول الخدمات التي تلقتها السيدات أثناء كشفهن على هذه الأحمال حيث أن الرعاية أثناء الحمل مرتبطة بنوعية الخدمات المقدمة ومدى الاستفادة من هذه الخدمات.

• الرعاية الصحية أثناء الولادة:

يرجع الاهتمام بالرعاية الصحية أثناء الولادة إلى ضرورة إتمام عملية الولادة تحت إشراف كادر طبي مؤهل. إن الغالبية العظمى من الولادات (96.4%) لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية قد تمت في مؤسسات الرعاية الصحية. وفيما يتعلق بمكان الولادة، شكلت المستشفيات الحكومية المصدر الرئيس الأول في تقديم خدمات التوليد (53.3%) من الولادات، يليها المستشفيات التابعة للقطاع الخاص (23.0%)، ثم المستشفيات والمراكز التابعة لوكالة الغوث (7.5%).

• الرعاية الصحية بعد الولادة:

تعتبر الرعاية بعد الولادة من الأركان الأساسية في بناء الصحة الإيجابية بشكل عام وصحة الأمومة بشكل خاص. حيث تتلقى الأمهات خدمات الصحة العامة، ومساندة الرضاعة الطبيعية وتعليم الرعاية والتربية الصحية والرعاية الخاصة بعد الولادة. إن (34.1%) من الولادات التي تمت خلال الفترة (2001-2003) قد تمت لها متابعة بعد الولادة، ويلاحظ أن نسبة المتابعة الصحية بعد الولادة تتخفف نسبياً بين الولادات في قطاع غزة (29.6%) مقارنة مع مثيلتها في الضفة الغربية (37.6%).

• الرضاعة الطبيعية:

البداية المبكرة في الرضاعة الطبيعية هامة لكل من الأم والطفل. فبالنسبة للأم، تعزز الرضاعة المبكرة من إفراز هرمون يساعد الرحم على الانقباض والحد من خطر النزيف الذي يلي الولادة. وبالنسبة للطفل، تعتبر الرضاعة هامة للحصول على حليب اللبا (الحليب الذي ينتج مباشرة بعد الولادة) الذي يعتبر غنياً بالأجسام المضادة التي تحمي المولود من الإصابة بالأمراض.

أشارت بيانات المسح الصحي الديمغرافي 2004 إلى أنه تم إرضاع حوالي (82.5%) من المواليد رضاعة طبيعية في غضون خمس ساعات، بواقع (79.5%) في الضفة الغربية و(86.6%) في قطاع غزة. وعلى الرغم من أنه يتم إرضاع الذكور لفترات أطول من الإناث؛ إلا أن نسبة الذكور الذين يتم فطامهم خلال الأشهر الثلاثة الأولى تفوق نسبة الإناث.

• التغذية:

يعتبر الوضع الغذائي أحد العوامل الرئيسية التي تحدد صحة الطفل، حيث أن الوجبات الغذائية غير المناسبة أو غير المتوازنة ترتبط بسوء الوضع الغذائي بين الأطفال. ويتمثل أكثر المؤشرات الخاصة بقياس نمو الأطفال سوءاً في مقياس الطول مقابل العمر (قصر القامة) والتي بلغت (9.9%) من الأطفال الذين خضعوا لقياس الطول، ويليه في المرتبة التالية مقياس الوزن مقابل العمر (نقص الوزن) بنسبة تصل إلى (4.9%)، ومن ثم مقياس الوزن مقابل الطول (المصابين بالهزال) بنسبة تصل إلى (2.8%) من الأطفال. وتعتبر الإناث أكثر عرضة لقصر القامة ونقص الوزن من الذكور، إلا أن نسبة أقل من الإناث يعانون من الهزال مقارنة بالذكور، وذلك حسب نتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004. علاوة على ذلك، تقاربت النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة بما يخص المصابين بالهزال ونقص الوزن، بينما يعاني قطاع غزة من نسبة أكبر من حالات قصر القامة مقارنة مع الضفة الغربية (حيث بلغت النسب 11.4%، و8.8% على التوالي).

الفصل التاسع

خصائص المسكن

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أوضاع وواقع المساكن في الأراضي الفلسطينية، حيث سيتم استعراض بيانات كثافة السكن، وحيازة المسكن ونوع المسكن وتوفر السلع المعمرة.

حيازة السكن:

معظم المساكن في الأراضي الفلسطينية مملوكة لساكنيها

بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة حوالي (87.8%) في عام 2005، بواقع (85.9%) في الضفة الغربية و(91.7%) في قطاع غزة، في حين أن نسبة الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة في الأراضي الفلسطينية بلغت (7.4%) أسرة، (بواقع 8.8% في الضفة الغربية و4.7% في قطاع غزة). وتشير البيانات المتوفرة إلى أن متوسط كثافة السكن في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 1.8 فرد للغرفة الواحدة. ويعيش (14.4%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية في مساكن ذات كثافة سكنية مرتفعة (3 أشخاص أو أكثر للغرفة الواحدة).

جدول (9-1): التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب حيازة المسكن والمنطقة، 2005

المجموع	حيازة المسكن			المنطقة
	أخرى	مستأجر	ملك	
100	4.8	7.4	87.8	الأراضي الفلسطينية
100	5.3	8.8	85.9	الضفة الغربية
100	3.6	4.7	91.7	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2005. رام الله-فلسطين

نوع المسكن:

معظم الأسر في الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن على شكل دار

تفيد المعطيات أن (56.8%) من أسر الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن على شكل دار، و(41.4%) من الأسر تسكن شقة. كما أن (63.3%) من الأسر في الضفة الغربية تسكن في سكن على شكل دار مقابل (43.9%) في قطاع غزة.

جدول (9-2): التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المسكن، 2005

المجموع	نوع المسكن					المنطقة
	أخرى	غرفة مستقلة	شقة	دار	فيلا	
100	0.2	0.4	41.4	56.8	1.2	الأراضي الفلسطينية
100	-	0.4	34.4	63.3	1.9	الضفة الغربية
100	0.6	0.3	55.2	43.9	-	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2005. رام الله-فلسطين.

الطوب الأسمنتي هو المادة السائدة في بناء الجدران الخارجية للمساكن في الأراضي الفلسطينية

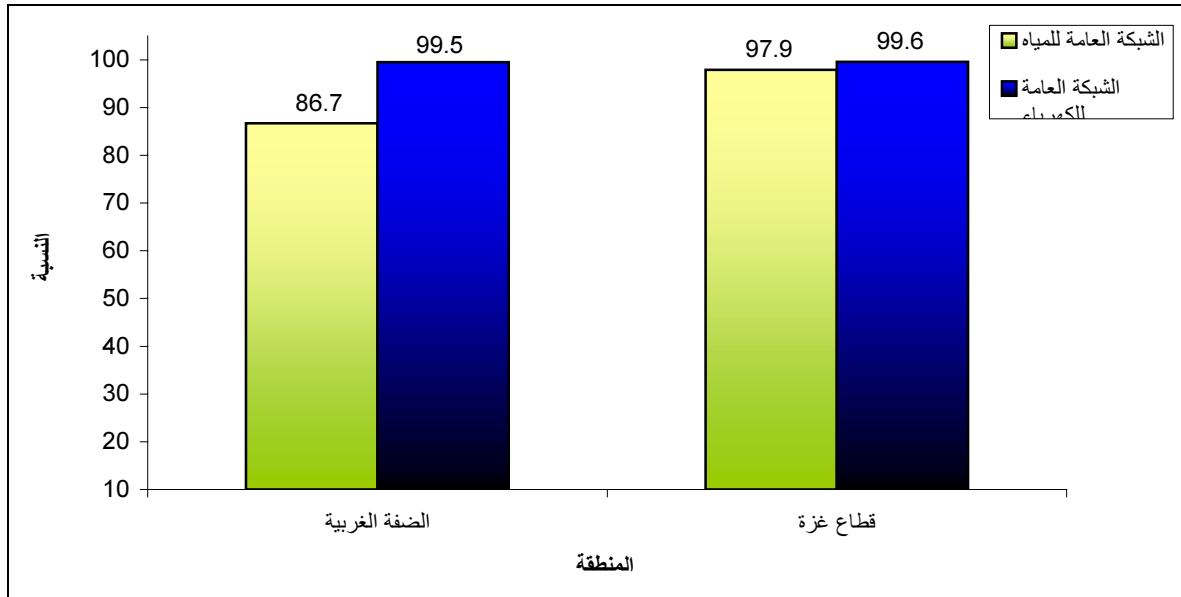
أفادت نتائج مسح ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية، 2003 أن (62.3%) من الأسر الفلسطينية تسكن في مساكن مبنية بمادة الطوب الأسمنتي، وهناك فرق كبير في توزيع هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت (95.1%) في قطاع غزة مقابل (45.8%) في الضفة الغربية. واستخدام الحجر النظيف هو الاستخدام الشائع بعد الطوب الإسمنتي في بناء المساكن في الضفة الغربية حيث بلغت النسبة (19.7%) مقابل (0.1%) في قطاع غزة.

الاتصال بالشبكات العامة:

معظم التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية مربوطة بشبكة المياه والكهرباء

أظهرت نتائج مسح الطاقة المنزلي (تموز، 2005) أن (90.5%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن تتوفر فيها المياه من شبكة مياه عامة، (بواقع 97.9% في قطاع غزة و86.7% في الضفة الغربية). وأن غالبية الأسر في الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن موصولة بالكهرباء من الشبكة العامة حيث بلغت هذه النسبة 99.6% و يوجد فرق بسيط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، (حيث بلغت 99.5% و99.6% على التوالي).

شكل (9-1): نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه والكهرباء حسب المنطقة، 2005



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح الطاقة المنزلي، 2005. رام الله-فلسطين.

الحفر الامتصاصية هي الوسيلة الأكثر استخداما في الصرف الصحي

بينت نتائج مسح البيئة المنزلي، 2005 أن حوالي (54.7%) من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بحفر امتصاصية أو صماء ويتم التخلص من خلالها من المياه العادمة بواقع (66.3%) في الضفة الغربية و(31.8%) في قطاع غزة. في حين أن هناك (44.7%) من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بشبكة صرف صحي بواقع (32.9%) في الضفة الغربية مقابل (67.8%) في قطاع غزة).

توفر السلع المعمرة:

غالبية الأسر في الأراضي الفلسطينية تمتلك سلع معمرة أساسية في المسكن

أظهرت نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2005 أن الثلاجة الكهربائية وطباخ الغاز وغسالة الملابس أكثر وأهم السلع المعمرة توفرا لدى الأسر الفلسطينية. حيث أظهرت النتائج أن (93.9%) من الأسر الفلسطينية تمتلك ثلاجة، و(98.8%) لديها طباخ غاز، و(91.5%) لديها غسالة ملابس. في حين أن التدفئة المركزية متوفرة بنسبة قليلة لدى أسر الضفة الغربية وشبه معدومة لدى أسر قطاع غزة.

جدول (9-3): نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب توفر السلع المعمرة والمنطقة، 2005

السلع المعمرة	المنطقة		
	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية
سيارة خصوصية	16.4	28.7	24.5
ثلاجة كهربائية	92.3	94.7	93.9
سخان شمسي	74.2	66.9	69.4
طباخ غاز	98.3	99.1	98.8
غسالة ملابس	90.7	91.9	91.5
تدفئة مركزية	-	2.8	1.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2005. رام الله - فلسطين

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الاسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، سلسلة منقحة. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي، 2004. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات الزواج والطلاق. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، الربع الأول 2006. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2005. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2005. تقرير النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني 2005. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح العنف الأسري، 2005. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2006/2005 - وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2006. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات إحصاءات الصحة، 2005. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح الطاقة المنزلي، 2005. رام الله - فلسطين.
- وزارة الصحة، 2005. التقرير السنوي 2004.